الأمم المتحدة

A/64/PV.31

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٣١**
الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٦٤ و ٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53)

الرئيس: فيما يتصل بهذا البند، أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة كانت قد قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في جملة أمور، أن تنظر في البند ٦٤ من جدول الأعمال في جلسة عامة في اللجنة الثالثة.

وقررت الجمعية أيضا، في جلستها العامة السابعة والعشرين المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أن تنظر مباشرة في جلسات عامة وبدون إرساء أي سابقة، في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة (A/64/53/Add.1).

ومراعاة لهذين القرارين، ستنظر الجمعية في جلستها العامة اليوم في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطته لهذه السنة، على النحو الوارد في الوثيقة A/64/53. وفي يوم الأربعاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ستنظر الجمعية في التقرير الوارد في الوثيقة A/64/53/Add.1. وتبدأ الجمعية الآن نظرها في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/64/53).

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي رئيس الجمعية

في البيان الذي أدليت به في المناقشة العامة، أشرت إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أكد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان أحد المقاصد الثلاثة الرئيسية التي تصبو هذه المنظمة إلى بلوغها. وأعلنت أن حقوق الإنسان تشكل، جنبا إلى جنب مع التنمية والسلام والأمن، ركنا من الأركان التي تقوم عليها المنظمة.

ودعوت الأعضاء إلى الالتزام بالعمل على أن يكون هذا الركن الثالث بمثابة الصخر، مسنودا بالموارد والاحترام والمصداقية، ومُسخرا لخدمة هذه المؤسسة التي نذرت نفسها لقضية كرامة الإنسان والعدالة. وطلبت إليكم دعم العمل على زيادة تطوير مجلس حقوق الإنسان ومتابعة مؤتمر دوربان الاستعراضي على نحو فعال، في سياق مكافحة آفة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-58706 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

العنصرية على الصعيد العالمي. ودعوت إلى اتباع نهج في مجال حقوق الإنسان قوامه العالمية واللاانتقائية.

وجدول الأعمال المعروض علينا اليوم تذكرة بأهمية مبادئ حقوق الإنسان، وبأن تقييم التقدم المحرز والتحديات التي ما زالت تحول دون بلوغ تلك الأهداف يشكل ضرورة حيوية.

ويغطي تقرير مجلس حقوق الإنسان أعمال المجلس على امتداد العام الماضي بنطاقها وعمقها المشهودين. وقد سجلت هذه الهيئة الفنية قائمة باهرة من الإنجازات وتتناول حقوق الإنسان بأكملها في جميع بلدان العالم. ووضعت صكوكا جديدة، وعقدت دورات استثنائية تصديا لحالات الطوارىء، واتخذت قرارات حيوية. وقامت الآليات الخاصة المستقلة بمهام لا حصر لها. وتعمل الآن آلية الاستعراض الدوري الشامل بكامل طاقتها، بما يذكرنا جميعا بعالمية حقوق الإنسان لمواطنينا جميعا، وبعالمية التزامات جميع حكوماتنا، وبعالمية التحديات التي تنطوي عليها أعمال حقوق الإنسان. والواقع أن ما شهده المجلس في أعماله من مشاركة واسعة النطاق من جانب الأعضاء والمراقبين على السواء، وأيضا من جانب المجتمع المدني، لهو سمة مميزة لنهجه القائم على التشاور.

وكفالة تزويد المجلس بما يلزم من دعم وموارد شرط أساسي لتمكينه من مواصلة عمله بنجاح. وعلى هذه الجمعية العامة أن تضطلع بمسؤولياتها في ذلك الصدد. ومع اقتراب موعد الاستعراض الذي يُجرى كل خمس سنوات لأنشطة المجلس في عام ٢٠١١، ينبغي أن نعمل على بلورة عملية شفافة وشاملة. ولذلك يجب أن تشرع الجمعية في التحضير لهذه العملية في ظل التعاون الوثيق مع المجلس. ولهذه الغاية، عقدت اجتماعا بالأمس مع رئيس مجلس حقوق الإنسان، وسأواصل التشاور مع الوفود في الأسابيع القادمة.

أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا وهو أيضا رئيس مجلس حقوق الإنسان.

السيد آلكس فان موفين (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والامتياز أن أقدم تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53) إلى الجمعية العامة، وأن أمثل أمام الجمعية هذا الصباح لأوافي الأعضاء بمعلومات عن أنشطتها، وفقا للقرار ٢٥١/٦٠.

وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن مدى سعادتي، سيدي الرئيس، برؤيتكم تترأسون الجمعية. ويسرني أن أؤكد مجددا على دعم مجلس حقوق الإنسان لقيادتكم للجمعية، معربا عن أفضل التمنيات بفترة ولاية ناجحة.

لقد قدم أسلافي سعادة لويس ألفونسو دي ألبا وسعادة السفير دورو روميوس كوستيا وسعادة مارتين إيهيوغيان أهوموبيهي تقارير مجلس حقوق الإنسان (A/61/53، A/62/53 و A/62/53 و Add.1) إلى الجمعية في دوراتها الحادية والستين والثانية والستين والثالثة والستين على الترتيب، التي غطت أنشطة المجلس من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وبالتالي، فإن تقريري الحالي سيغطي فترة الدورة الثالثة للمجلس في أعقاب الدورة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وبادئ ذي بدء، أود أن اذكر بأن قرار الجمعية العامة قبل أربعة أعوام المتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان شكل مرحلة هامة في تاريخ الأمم المتحدة. وجسد التزام الدول الأعضاء وعزمها على تنشيط وتعزيز دور المنظمة لكفالة تمتع الجميع على نحو كامل بحقوق الإنسان كافة. وأكدت الدول الأعضاء مجددا على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، التي تشكل جوهر ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المحدد قبل أكثر من نصف قرن. وتثير الولاية الهامة التي أسندت إلى المجلس توقعات كبيرة

لكنها مشروعة من لدن الشعوب في جميع أرجاء العالم. وهذه مسؤولية جسيمة نشاطرها جميعا، ويشكل الوفاء بهذه التوقعات، التي نستنير بها في عملنا اليومي، مسعى مشتركا.

ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض إنجازات مجلس حقوق الإنسان وأنشطته.

(تكلم بالفرنسية)

يعتبر الاستعراض الدوري الشامل على نحو عام واحدا من أهم ابتكارات مجلس حقوق الإنسان، غير أن هذه الآلية تعبر في واقع الأمر عن روح ميثاق الأمم المتحدة بكل جوانبه. فهو يستند إلى المساواة بين الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، ويوفر معاملة متساوية في تنفيذ المعايير المتفق عليها. وهو يجسد التضامن السائد فيما بين الدول التي قررت القيام بمساعي استعراض الأقران وضم جهودها بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد تطلب إنشاء هذه الآلية ووضع طرائقها عملا هاما ومكثفا من لدن المجلس. وقد تم النظر في حالات نصف عدد الدول الأعضاء تقريبا حتى الآن، وكان التقييم العالمي للآلية إيجابيا بصورة لا لبس فيها.

وسيتم الآن تحويل الاهتمام بصورة مطردة صوب متابعة وتنفيذ التوصيات. وعلى الرغم من أننا قلنا ذلك مرارا وتكرارا، فالواقع هو أن إجراء استعراض دوري شامل وجدي ومعقول يشكل اختبارا هاما لمصداقية مجلس حقوق الإنسان برمته.

وقد بذلت جهود متواصلة، سواء في الدورات العادية أو في الأفرقة العاملة أو غيرها من المحافل المتصلة بالمجلس، لتطوير وكفالة فهم أفضل للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم النظر في العديد من الميادين الجديدة المتصلة بحقوق الإنسان، ونوقشت المسائل القديمة على نحو أعمق. كما يشكل اعتماد المعايير مجالا أحرز فيه تقدم واضح وملموس على مدى السنوات القليلة الماضية.

ووفقا لولاية المجلس، فقد أبقى قيد نظره الأحداث التي وقعت في بعض أنحاء العالم وشكلت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وبالتالي، تطلبت استجابة عاجلة. وكرس المجلس دورته الاستثنائية الثامنة لحالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودورته الاستثنائية التاسعة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك العدوان الإسرائيلي الأخير في قطاع غزة المحتل؛ وكرس دورته الاستثنائية العاشرة لأثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الإعمال العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع الفعلي بها؛ وكرس دورته الاستثنائية الحادية عشرة لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا. وتقارير المجلس عن هذه الدورات الاستثنائية (A/HRC/S-8/2 و A/HRC/S-9/2 و A/HRC/S-10/2 و A/HRC/S-11/2) معروضة علينا أيضا.

وعلى الرغم من أن المجلس يباشر أعماله منذ أربعة أعوام حتى الآن، وعلى الرغم من أن هيكله المؤسسي قائم وآلياته تزاول أعمالها، فإنه لا يزال يتطور، إذ يتناول مواضيع جديدة تتعلق بحقوق الإنسان في مناقشاته، وبالتالي، يوسع نطاق جدول أعماله. وقد سعى المجلس إلى إيجاد نهج مبتكرة بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بغية تجاوز الجمود المتأصل في إجراءاته وتفادي العودة إلى التقاليد القديمة التي انتقدت على نطاق واسع عندما كان المجلس يعرف بلجنة حقوق الإنسان.

ويسرني أنني كنت شاهدا على نشوء هذه الصيغ الجديدة للمناقشات وأكثر طرائق العمل مرونة. وقد مكنت هذه الابتكارات المجلس من زيادة تركيزه على المناقشة. كما مكنت الخبراء وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني من جميع أرجاء العالم من الإسهام بصورة مجدية في مداولات المجلس.

وقد نظمت حلقات النقاش بشأن العديد من المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في الغذاء، وحقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق الإنسان وتغير المناخ، بغية زيادة الوعي واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المواضيع الأساسية.

وكما قلت سابقا، لقد حقق المجلس إنجازا هاما آخر بعقد دورة استثنائية ثانية بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية. وبذلك استمر المجلس في الاتجاه المتمثل في ربط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو أقوى، بما يحصل فعلا في الميدان يؤثر على حياة ملايين الأشخاص.

وخلال الفترة قيد النظر، استمر المجلس في العمل مع مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة والمشاركين – والأفراد، بطبيعة الحال، ولكن المؤسسات أيضا، بما في ذلك الكيانات المعنية بالإجراءات الخاصة، و الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، وغيرها من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان. وستشكل المسألة المتعلقة بقدرة المجلس على أن يدرج بصورة فعالة في مناقشته آراء وإسهامات أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، عنصرا أساسيا لتقييم أدائه وتأثيره. وقد أقر المجلس بشكل واضح بأن مراعاة آراء وإسهامات المجموعة الكاملة من أصحاب المصلحة شرط مسبق لإغناء عمله.

وأود أن أشدد بإيجاز على أن عمل المجلس في دوراته السابقة – والتقارير عن تلك الدورات معروضة على الجمعية – قد استمر خلال الدورة الثانية عشرة للمجلس، التي عقدت في الفترة من ١٤ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس، التي عقدت في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وركزت على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولن أضيف أي شيء بشأن هذين الدورتين، لأنهما سيناقشان في الجمعية لاحقا.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تحققت الكثير من الأمور منذ إنشاء المجلس قبل فترة لا تزيد على ثلاثة أعوام. غير أن السنوات الماضية كشفت التحديات التي لا تزال تنتظرنا. فمجلس حقوق الإنسان ليس مؤسسة تتسم بالكمال، وعملية الاستعراض المقبلة ستتيح لنا فعلا الفرصة لصقل بعض الآليات وتعديل أساليب العمل في المجالات التي سيمكن فيها التغيير من إحراز تقدم حقيقي. ومن واجبنا ومسؤوليتنا المشتركة أن نواصل تعزيز آلية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع. ولا يمكن أن نقوم بهذا الأمر سوى من خلال التعاون وبالجهود التعاونية لكامل نطاق عضوية المجلس والمجتمع المدني، وفي الواقع، أصحاب المصلحة كافة.

وقد قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح باب العضوية معني باستعراض عمل المجلس وأدائه، وطلب إلى رئيسه الحالي إجراء مشاورات شفافة وجامعة بشأن طرائق الاستعراض، على نحو يروم تنفيذ الفقرة ١٦ من القرار ٦٠/٢٥١، التي تنص على أن المجلس ينبغي أن يستعرض عمله وأداءه بعد مضي خمسة أعوام على إنشائه، وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة. وسيعقد الفريق العامل اجتماعا في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وهو مطالب بتقديم تقرير إلى المجلس في دورته السابعة عشرة، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١١.

وخلال فترة ولايتي بصفتي رئيس المجلس، لن أدخر أي جهد لتيسير المناقشة بشأن المسائل الإجرائية، ومحاولة التوصل إلى توافق في الآراء على سبل المضي قدما، وسينفذه

خلفي في العام المقبل. والحوار الجاري فيما بين أصحاب المصلحة في نيويورك وجنيف ينبغي كفالته أيضا بطبيعة الحال، مع احترام تقسيم العمل، على النحو الذي حددته الجمعية في القرار ٢٥١/٦٠. وبينما نواصل تحسين جدول أعملنا وأساليب عملنا، فإن عملية الاستعراض ينبغي ألا تؤدي إلى إبطاء العمل الموضوعي للمجلس أو تنفيذ الولاية المتفق عليها بصورة مشتركة. وسأولي اهتماما خاصا لهذا الأمر، وسأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى التحلي بروح المسؤولية في هذا الصدد.

وبينما نقر بوجوب أن نواصل تحسين أداء مجلس حقوق الإنسان الجديد، هناك إقرار على نطاق واسع في جنيف بوجود نقص دائم في الموارد الكافية لخدمة عمل المجلس. وقد دعوت إلى إنشاء فرقة عمل ثلاثية تتألف من ممثلين من مكتب الرئيس، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وشعبة إدارة المؤتمرات، لمعالجة هذه المسألة. وستُبلغ الدول الأعضاء أيضا بالمبادرة المتعلقة بطلب إجراء مراجعة الحسابات من لدن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الصدد. وواصلت شعبة إدارة المؤتمرات مواجهة التحديات المتمثلة في عبء العمل الهائل الناجم عن مجلس حقوق الإنسان وآليته الفرعية، بما في ذلك العملية الجديدة للاستعراض الدوري الشامل الذي أذنت به الجمعية العامة. وقد تبين أن الممارسة المستخدمة حتى الآن، المتمثلة في خدمة هذه الولايات الجديدة في حدود الموارد المتاحة، ممارسة غير عملية. وحان الوقت لتناول كامل نطاق متطلبات خدمة الاجتماعات وكفالة تقديم كامل الدعم لعملية الاستعراض الدوري الشامل من خلال موارد الميزانية وتعزيز القدرة اللازمة لفترة السنتين المقبلة.

وأنا على ثقة بأنه سيكون في مقدورنا، خلال السنوات المقبلة، أن نعزز مكتسبات الأعوام الأولى صوب تحسين واقع للشعوب. وقد تبدو المهمات التي تنتظرنا صعبة، لكننا على الرغم من ذلك، لا نزال ملتزمين نحو محنة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ويجب علينا أن نكفل ترجمة هذه الرسالة إلى نتائج لصالحهم.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزامي الشخصي بمواصلة السير على نهج أسلافي، والعمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس لتحقيق الأهداف النبيلة المنصوص عليها في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد لايدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أرمينيا، ألبانيا، أوكرانيا، أيسلندا، تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الجبل الأسود، وكرواتيا.

وبادئ ذي بدء، نود أن نشكر السفير أليكس فان موفن على تقديمه للتقرير السنوي الرابع لمجلس حقوق الإنسان (A/64/53). كما نود أن نشكر السفير مارتن إبويغيان يوهوموبيهي، الرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان، الذي كان يتولى مهام المنصب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وعندما قررت الجمعية في عام ٢٠٠٦ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، كانت تروم تعزيز قدرة الأمم المتحدة على كفالة تمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان كافة. وتقرر أنه ينبغي للمجلس أن يتناول حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، ويستجيب بسرعة لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تستكمل وتعزز بعضها بعضا. ومن خلال تعزيزها بصورة مشتركة، سنعزز رفاهنا الجماعي. ويجب أن يسترشد عمل المجلس بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية، التي يجب أن نستنير بها في الجمعية بينما ننظر في تقريره.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي هذه الجلسة العامة للجمعية العامة مكانا مناسبا للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان، الذي أنشئ باعتباره جهازا فرعيا لهذه الجمعية.

ومن مسؤولية أعضاء مجلس حقوق الإنسان الوفاء بالوعد الذي قطعه المجلس باعتباره الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعني بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للدول التي تسعى إلى العضوية في مجلس حقوق الإنسان أن تقدم تعهدات ملموسة وذات مصداقية ويمكن قياسها بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد أحرز بعض التقدم الهام منذ إنشاء المجلس. ونعرب عن تقديرنا لغالبية الدول التي شاركت بصورة بناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ونأمل من الدول التي حاولت خلافا لذلك أن تعرقل العملية بغية تفادي النقد أن تشارك على نحو أكثر انفتاحا في المرة القادمة.

ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع الحكومات على اغتنام الفرصة التي يتيحها الاستعراض الدوري الشامل للدول في جميع المناطق لتفعل ما هو أفضل من خلال الحوار والتعاون. ويأمل أن تساعد التجربة المكتسبة في الدورات السابقة على تحسين الدورات المقبلة، وأن تتعاون جميع الدول قيد الاستعراض مع المجلس بحسن نية وبكل ما يلزم من صرامة.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة لدور المجلس باعتباره محفلا للحوار يمكن أن تثار فيه أي مسألة من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في الميدان واحتياجات الضحايا باعتبار ذلك المعيار الذي تستنير به في تحديد جدول أعمال المجلس.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الدور الحالي للمجلس في مجالي الرصد والإبلاغ يكتسي أهمية مماثلة. فقد مكن المجلس من التعرف على التطورات الجديدة وأفضل الممارسات الممكنة. ولن يتمكن المجلس من تحديد احتياجات الضحايا والمجالات الممكنة لتقديم المساعدة إلى الدول، إلا من خلال رصد حالات حقوق الإنسان بصورة موضوعية وإبلاغ المجلس بها.

ونود أن نشدد على أهمية تعاون الدول مع المجلس لتمكينه من تنفيذ الولاية المتفق عليها والوفاء بتوقعات الشعوب في جميع أنحاء العالم.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر منظمات المجتمع المدني على إسهاماتها الهامة في عمل المجلس. ونأمل أن يتواصل تعاونها مع المجلس ويزداد تطورا.

وللأسف، بينما تم تناول بعض حالات الانتهاكات في قرارات ودورات استثنائية، منع المجلس من تناول عدد من حالات الطوارئ الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. وللحفاظ على مصداقية المجلس، من الضروري أن يكون بمقدوره الوفاء بوعده المتمثل في كفالة احترام مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقاء، وفقا لولايته.

لقد تناولت الدورة الاستثنائية الثامنة حالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يأمل أن يعاد إنشاء ولاية الخبير المستقل بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي تناول عدد من المسائل، لاسيما الاستخدام الواسع النطاق للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال والإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال العديد من المسائل التي تناولتها الدورات الاستثنائية تشكل مصدر قلق بالغ، مثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سري لانكا. وعلى نحو خاص، لا تزال الحالة حرجة في منطقة الصراع السابقة. ونحن على اقتناع

بضرورة إنشاء ولايات قطرية لإبقاء المجلس وغيره من أجزاء منظومة الأمم المتحدة على علم بالحالات الخطيرة ومساعدته على القيام بتحسينات ملموسة في الميدان.

والهدف الرئيسي لإجراءات المجلس الخاصة هو تعزيز الخبرة وأفضل الممارسات وتقديم التوصيات اللازمة لضمان قدر أكبر من الاحترام لحقوق الإنسان. وقدمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعوة مفتوحة إلى المكلفين بالإجراءات الخاصة، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو حذوها. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من الحفاظ على الدور الذي يقوم به المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في مجالات الرصد وإسداء المشورة والإبلاغ العلني عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والمسائل المواضيعية. ومن الأهمية بمكان أيضا الحفاظ على استقلالية المقررين الخاصين والإجراءات الأخرى حتى يتسنى لهم تنفيذ ولاياتهم بدون تدخل الدول الأعضاء وضغطها بصورة غير مبررة.

وندعو المجلس إلى عدم التقاعس إطلاقا فيما يتعلق بالحالات التي تستحق كامل الاهتمام من المجتمع الدولي. وولاية المجلس لا تتمثل في حماية الحكومات من التمحيص، بل في حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن لا نقبل الفصل على نحو مصطنع بين إثارة انتهاكات حقوق الإنسان في فرادى البلدان وتقديم المساعدة التقنية لتحسين احترام حقوق الإنسان. وخير مثال على ذلك الدور الهام الذي تضطلع به الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان في إسداء النصح وبناء القدرات والرصد.

ونحن الآن على وشك الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١١ الذي ستستعرض فيه الجمعية العامة مركز المجلس. وفي غضون ذلك، من الهام أن نتذكر أنه لم تنقض سوى سنتين على اعتماد مجموعة التدابير المتعلقة ببناء قدرات المجلس. وينبغي ألا نقطع العمل المتواصل للمجلس. وعلاوة على ذلك، يمكن أن نسعى إلى إيجاد أفضل السبل لمعالجة أوجه القصور الكثيرة في المجلس خلال عمله المستمر. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى العمل معا للوفاء على نحو كامل بالوعد الذي أطلقه المجلس وتحقيق كامل إمكاناته، لكي يحدث أثرا عندما يتعلق الأمر بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

السيدة دانلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير أليكس فان موفن، رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديمه لتقرير المجلس (A/64/53) اليوم في هذه الجلسة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرئيس السابق للمجلس، السفير مارتن أوهوموبيهي، على إسهامه الهام في تعزيز المجلس خلال فترة ولايته.

وبينما نبدأ انخراطنا في المحادثات غير الرسمية بشأن استعراض المجلس، المقرر إجراؤه عام ٢٠١١، فقد حان الوقت لتقييم أدائه وإسهاماته في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتفكير فيما نتوقعه من المجلس في المستقبل.

ومن المستصوب أن نذكر بأن مجلس حقوق الإنسان أنشئ باعتباره تجسيدا للالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان، وهي مسألة تشكل أحد الأركان الرئيسية للمنظمة، لتكون في طليعة جدول أعمال الأمم المتحدة. ونرى أن المجلس حقق ذلك التوقع.

وبعد العمل المضني الذي أدى إلى اعتماد مجموعة التدابير المؤسسية عام ٢٠٠٧، قطع شوط كبير لكفالة ألا يعاني المجلس من أوجه القصور التي شابت اللجنة القديمة لحقوق الإنسان. فأولا، نعتبر الاستعراض الشامل واحدا من بين الإنجازات الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان منذ إنشاء المجلس. ونحن على وشك أن نشهد، لأول مرة، عرض كل

دولة من الدول الأعضاء لحالتها المتعلقة بحقوق الإنسان على عملية استعراض القرائن التي تتم فيها مراعاة إسهامات أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني. ولا يمكن أن ننكر أن هذه الآلية في حد ذاتها تشكل خطوة جبارة إلى الأمام صوب نهج يتسم بالمساواة وعدم الانتقائية والشفافية في مجال حقوق الإنسان. كما نلاحظ تحقيق إنجازات في آلية الإجراءات الخاصة التي خلفتها اللجنة وتعززت في المجلس من خلال زيادة الدعم المؤسسي المقدم إلى المقررين الخاصين وغيرهم من المكلفين بولاية.

ويعزز المجلس دوره باعتباره محفلا مناسبا لمناقشة المسائل الملحة المدرجة في جدول الأعمال الدولي من حيث علاقتها بحقوق الإنسان. ومن الجدير أن نشيد بالقرار الذي اتخذه المجلس لعقد دورتين استثنائيتين مواضيعيتين لمناقشة الأزمة الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية العالميتين من منظور حقوق الإنسان.

وقد وجه المجلس رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن لهاتين الأزمتين، اللتين اعتقد الكثيرون أن طابعهما اقتصادي محض، بعدا خطيرا لا يمكن إنكاره فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونتوقع ألا يتردد المجلس في التصدي للتحديات المماثلة في المستقبل، عند الاقتضاء. وإجمالا، فقد مثل مجلس حقوق الإنسان تحسنا كبيرا مقارنة باللجنة وذلك بتعزيزه للحوار والتعاون بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التي ذكرتها للتو، فإن المجلس، كما نعرفه، ليس مثاليا. ولا تزال هناك إمكانية للتحسين، حسبما يتوقع المرء من كيان عمره ثلاث سنوات فقط ومناط به المهمة الصعبة لمراقبة حالة حقوق الإنسان في أنحاء العالم. ومن بين التحسينات الممكنة، سأذكر بإيجاز مجالين يستحقان اهتمامنا. أولا، نحن بحاجة إلى تحسين الاشتراك في الحوار التفاعلي للبلدان التي تخضع لمراجعة دورية شاملة. ثانيا، لا بد من توسيع ولاية المجلس في مجال التعاون. وبعد أن أثبت المجلس جدواه في تحديد تحديات حقوق الإنسان، ينبغي أن يكون قادرا على مساعدة البلدان المهتمة في تجاوز المشاكل التي جرى تحديدها. وسيساعد هذا في التصدي لأوجه القصور الحالية في تنفيذ التوصيات التي تصدر أثناء المراجعة الدورية الشاملة.

وسوف تتاح لنا فرصة أفضل لتناول توقعاتنا في ما يتعلق بمستقبل المجلس خلال عملية الاستعراض التي تجدر الإشارة إلى أن المجلس سيقوم بها بنفسه في ما يتصل بعمله ومهامه، وستقوم بها الجمعية العامة فيما يتعلق بمركزه.

والبرازيل، بوصفها مؤيدا قويا لإنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، ستشارك بنشاط في جهودنا المشتركة صوب استعراض المجلس في عام ٢٠١١. ونحن مقتنعون بأنه، من خلال حوار بنّاء ومفتوح يستهدف فهم مواقف الآخر وحدوده، سيتسنى التوصل إلى قرار توافقي في عملية الاستعراض. ويجب أن يعكس ذلك القرار الحلول المقبولة للجميع ويفضي إلى مجلس يلبي بالكامل الطموحات العالية التي يجسدها.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للبيان الشامل لرئيس مجلس حقوق الإنسان أمام الجمعية العامة في أعقاب مشاركته في افتتاح النقاش باللجنة الثالثة حول تقرير المجلس (A/64/53) باعتبارها الجهاز التفاوضي الفني للجمعية العامة المعني بتناول جميع القضايا المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن قبولنا باستمرار العمل بالحل التوفيقي المؤقت، الذي تم الاتفاق عليه في اللجنة العامة بإحالة التقرير هذا العام إلى الجمعية العامة

واللجنة الثالثة معا، قد جاء على أساس التفاهم الواضح على أن اللجنة الثالثة سوف تبحث وتتعامل مع كافة توصيات مجلس حقوق الإنسان للجمعية العامة، بما في ذلك التوصيات التي تتعلق بتطور القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، دون المساس بحق الدول الأعضاء في تقديم قرارات ومقررات في كل من الجمعية العامة واللجنة الثالثة حول أي من القضايا التي يتناولها التقرير.

لقد أطلق إنشاء مجلس حقوق الإنسان كجهاز فرعي تابع للجمعية العامة مرحلة جديدة من العمل التعاوني المشترك للتغلب على ما اتسم به أداء لجنة حقوق الإنسان من تسييس وانتقائية ومعايير مزدوجة. ونجح المجلس في توفير أرضية مناسبة لتجاوز العقبات التي كبلت في السابق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك من خلال سعي مستمر لتوحيد معايير التعامل وانتهاج أسلوب تعاوني بنّاء مع قضايا حقوق الإنسان يقوم على تقديم المشورة والدعم الفني والمالي اللازم بناء على طلب الحكومات، ويستند إلى مسؤولية الحكومات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، وهو الأساس الذي أرسته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وعززه إطلاق آلية المراجعة الدورية التي نتطلع إلى تناولها لتقرير مصر في مطلع العام المقبل.

وفي الوقت الذي ترحب مصر بالتقدم في مجال التطبيق العملي للإطار المؤسسي الذي تم إرساؤه لعمل المجلس، بما يشتمل عليه من قواعد واضحة تحددها مدونة السلوك لحاملي الولايات، فضلا عن التطور الإيجابي في مراجعة ولايات الإجراءات الخاصة وبلورة آليات التعامل مع الشكاوى وإقامة منتدى الأقليات، فإنها تحرص أيضا من خلال عضويتها الحالية بالمجلس على دعم الجهود المبذولة لتطوير نشاطه باستمرار ليتواكب دوره مع الآمال العريضة المعقودة عليه في إطار من التكامل بين دور المؤسسات الوطنية والمجتمع الدولي، من جانب، وبين سائر آليات حقوق الإنسان الأخرى القائمة من جانب آخر.

فتعزيز سعينا المشترك للارتقاء بحقوق الإنسان في العالم أجمع، وصولا إلى جعلها قاسما مشتركا يضم كل المجتمعات، يتطلب أن نتعاهد سويا على الالتزام بتطبيق آلية المراجعة الدورية التي تم استحداثها على الدول كافة على قدم المساواة ودون استثناء، وذلك في إطار تفاعلي بنّاء بمشاركة المنظمات غير الحكومية وكل طوائف المجتمع المدني. كما يتطلب الأمر احترام التوازن المؤسسي القائم بين الأجهزة الرئيسية بالمنظمة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ويفرض علينا، بالإضافة إلى ذلك، التزاما بالتصدي بكل حزم لما نلمسه من نزعات لدى البعض لتنصيب أنفسهم أوصياء على حقوق الإنسان في العالم من منطلق إحساس واهم – دون سند موضوعي – بسمو قيمهم وثقافتهم ونظم العدالة الاجتماعية والنظم القانونية ومعايير حقوق الإنسان لديهم على ما سواها.

ويتطلب ذلك العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتنفيذ الولايات المنوطة بها دون تزيد، ولتمكينها من تقديم الدعم الفني والمشورة اللازمين للدول الأعضاء، جنبا إلى جنب مع متابعة تنفيذ قرارات المجلس كافة، وتوفير المساعدة اللازمة للدول في مجال بناء القدرات، بما يحقق تكامل دور المفوضية مع دور مجلس حقوق الإنسان، وتكامل دور المجتمع الدولي مع دور الحكومات الوطنية.

ويقتضي ذلك أيضا احترام اختصاصات مجلس حقوق الإنسان من خلال الامتناع عن طرح قرارات في اللجنة الثالثة تستهدف دولا بعينها، خاصة وأن جميع هذه القرارات توجه ضد الدول النامية فقط، وتحد من فرص التوصل إلى حلول توافقية تسهم في تعزيز احترام حقوق

إنسان. كما يتطلب الأمر الكف عن السعي لخلق هياكل موازية للمجلس، من خلال تعيين مسؤولين عن مراقبة أوضاع حقوق الإنسان ضمن مكاتب البرامج الإنمائية للأمم المتحدة بالدول النامية، بما يخل بمبدأ المساواة في مراقبة حالة حقوق الإنسان في الدول كافة، بغض النظر عما إذا كانت من الدول المتقدمة النمو أو من الدول النامية.

ويستدعي ذلك العمل بالتوازي في إطار الأمم المتحدة على تعزيز قدرات الإنذار المبكر، استنادا إلى معلومات موثقة وغير مسيسة، وتعاون الدول مع بعثات تقصي الحقائق التي ينشئها المجلس للتحقق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة في حالات الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والنزاعات. فمسيرة المجتمع الدولي نحو ترسيخ الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والشعوب لن تكتمل ما لم نتخلص بالكامل من الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والشعوب، وعلى رأسها الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ومن هذا المنطلق يتبقى ضمان استمرارية دور المجلس في ضمان احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتحقق من وفاء إسرائيل بجميع التزاماتها الدولية، بما في ذلك التزامها بالتعاون الكامل مع المقرر الخاص ولجان تقصي الحقائق التي يشكلها المجلس للتحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من خلال السماح لهم بالقيام بالزيارات الميدانية المطلوبة، وتنفيذ التوصيات التي يعتمدها المجلس بناء على هذه الزيارات وآخرها لجنة تقصي الحقائق برئاسة القاضي غولدستون للتحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت في غزة. وقد أيدت مصر في هذا السياق نيابة عن دول حركة عدم الانحياز توصية مجلس حقوق الإنسان بعقد جلسة خاصة في الجمعية العامة لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق في غزة. تمثل استعادة التوازن في الاهتمام الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جنبا إلى جنب مع الحقوق المدنية والسياسية، ضرورة ملحة لتلبية تطلعات شعوب العالم نحو التحقيق الفعال للحق في التنمية، باعتباره أحد الحقوق الرئيسية التي ترتبط جذريا بغيرها من الحقوق. ولن يتأتى ذلك بدون العمل بالتوازي على تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب وتوفير مستويات معيشة أفضل تسهم في الارتقاء بحقوق الإنسان، للفرد وللمجتمعات على حد سواء، ومناهضة كافة أشكال التمييز حول العالم على أساس العرق أو النوع أو اللغة أو الدين، في إطار متابعة تنفيذ التزاماتنا المشتركة وفقا لإعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، خاصة فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة والأقليات والمهاجرين وغيرهم ممن يواجهون درجات متفاوتة من التهميش الاجتماعي والتمييز، وذلك بدون فرض مشروطيات تهدف لإقحام مفاهيم خلافية لا تأخذ في الاعتبار اختلاف المنظومات الاجتماعية والثقافية والقيمية للمجتمعات، أو ربط تلك المفاهيم بمساعدات وبرامج التنمية.

وتأمل مصر أن يستمر العمل المشترك لتعزيز المفهوم التعاوني في تناول المجتمع الدولي لسائر قضايا حقوق الإنسان، وذلك على أساس من الاحترام المتبادل، وفي إطار الالتزام بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، واحترام مبادئ القانون الدولي، والتكاملية بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي، مما يمكن المجلس من الاضطلاع بدوره المأمول على أكمل وجه وأداء رسالته السامية، ويعزز جهودنا المشتركة نحو ترسيخ الاحترام العالمي لحقوق الإنسان للجميع بدون استثناء.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): في العام الماضي، احتفل العالم بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أكدت تلك الوثيقة النبيلة من جديد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. لقد

استهدفت مبادئه ومعاييره توجيه عمل الأمم المتحدة وقيادتنا إلى مستقبل أفضل.

لقد رأت إلينور روزفلت وريني كاسان وجون همفري وبي. سي. تشانغ وشارل مالك، ضمن آخرين من واضعي الإعلان العالمي، أن تحقيق عالم أفضل أمر ضروري وممكن. وكما قالت روزفلت ”إننا نقف اليوم على عتبة حدث عظيم، سواء في حياة الأمم المتحدة أو في حياة البشرية“. بيد أن من المؤسف، ونحن ننظر اليوم في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53)، أن عمل المجلس انحرف عن المبادئ التي أنيط به التمسك بها.

إن مجلس حقوق الإنسان، وفقا لوثائقه التأسيسية، يجب أن يستند في عمله إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وبدون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة. لكن المجلس، بدلا من التمسك بتلك القيم، أظهر هوسا بإسرائيل خلال ثلاث سنوات ونصف السنة من عمله.

إن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يشير إليه جدول أعمال المجلس بطريقة تمييزية. ونصف جلسات المجلس الاستثنائية عقدت لإدانة إسرائيل. واتخذ المجلس قرارات ومقررات ضد إسرائيل أكثر من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة. وفي حين استعرض المجلس ونقح ولاية كل إجراء خاص تقريبا، فإنه يرفض استعراض ولايته المتعلقة بمنطقتنا والمنحازة تماما إلى جانب واحد. ويواصل المجلس إرسال بما يسمى ببعثات تقصي الحقائق المكلفة بإدانة كل إجراء إسرائيلي، بغض النظر عن الحقائق على الأرض والإرهاب المتواصل الذي تواجهه إسرائيل بشكل يومي.

هل هذا عمل مجلس محايد لحقوق الإنسان؟ أهذا عمل مجلس موضوعي لحقوق الإنسان؟ وعلى خلاف بعض أعضاء مجلس حقوق الإنسان، فإن إسرائيل دولة ديمقراطية تحترم الحريات الأساسية، وتحمي صحافة فعالة ولديها قضاء مستقل. ورغم ذلك، تتعرض لإدانة المجلس مرارا. إن هذه الإدانات غير المبررة المتكررة لا تساعد في حماية حقوق الإنسان.

وفي جميع أرجاء العالم، يصرخ الضحايا الحقيقيون لأشد الانتهاكات لحقوقهم الأساسية كي تسمع محنتهم ويعالج المجتمع الدولي معاناتهم. لكن المجلس صامت. وفيما يعاني الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليون من إرهاب الانتحاريين وهجمات الإرهابيين التي لا تكل، اختار المجلس ألا يحرك ساكنا. أهذا عمل مجلس لحقوق الإنسان يعكس العالمية؟ إن عمل المجلس ليس بنّاء أو عادلا أو محايدا.

إن التقرير المعروض علينا اليوم يذكرنا جميعا بأن مجلس حقوق الإنسان يهيمن عليه بشكل متزايد ويستغله بعض أعضائه بهوسهم بتشويه إسرائيل والحط من قدر طابعها الديمقراطي.

وفي عام ٢٠٠٥، سلم كوفي عنان بوجود قصور في المصداقية داخل مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ورغم ذلك، فإن هذا القصور ليس من مخلفات الماضي، إنه جزء من الحاضر. وكلما طالت المدة التي يستغرقها رفع هذا الظلم، كلما زاد الضرر الذي سيلحق بسلامة وشرعية المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع.

السيد فيغني (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على التقرير عن أنشطة المجلس (A/64/53). إنه يدرج نتائج دورتين عاديتين – بما في ذلك أكثر من ٤٠ قرارا و ٣٢ مقررا بشأن استعراضات دورية شاملة – وأربع دورات استثنائية، إحداها كانت دورة مواضيعية استثنائية.

سيتطرق بياني إلى خمس قضايا أساسية.

أولا، يعمل المجلس الآن بأقصى سرعة. واتخذ المجلس عددا كبيرا من القرارات بشأن موضوعات تتراوح بين حماية الطفل وتغير المناخ وبين التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ويعقب الدورات العادية اجتماعات لأفرقة العمل بشأن الاستعراضات الدورية الشاملة واجتماعات للمحفل الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، شهد هذا العام انعقاد اجتماعات تحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، الذي عقد في جنيف في نيسان/أبريل. ونظرا لهذا العدد المتزايد من الاجتماعات، ينبغي أن يسعى المجلس إلى دمج أنشطة أفرقة عمل معينة ولأن يوزع بشكل أفضل عبء العمل بين دوراته السنوية الثلاث. وسويسرا مستعدة لأن تدرس بتعمق مسألة برنامج عمل المجلس في جنيف.

إن المجلس يطور أفضل ممارسات لأساليب عمله، وهناك أمثلة على تعاون أقاليمي مثمر. نحن نعني بشكل خاص التعاون بشأن التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان في إطار منبر التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي يضم الآن ممثلين من كل المجموعات الإقليمية: إيطاليا، سلوفينيا، السنغال، سويسرا، الفلبين،كوستاريكا، المغرب. وأود أيضا أن أشير إلى التعاون بين ألمانيا والفلبين بشأن مسألة الاتجار بالبشر. لقد تضافرت جهود هاتين الدولتين – واحدة دولة مقصد والأخرى دولة منشأ – لحماية حقوق الإنسان لنفس الأشخاص ونفس الضحايا. وحتى في المجالات البالغة الصعوبة، مثل حرية التعبير، تحقق تقدم ملموس من خلال اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن الموضوع، اشتركت في تقديمه الولايات المتحدة ومصر.

ثالثا، يجب أن يكون مجلس حقوق الإنسان قادرا على التعامل بشكل مناسب مع حالات محددة، وهناك حاجة إلى جهود منسقة للوفاء بولايته بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، والاستفادة منها، سواء في التصدي لحالات الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان أو الاستجابة بسرعة للحالات العاجلة أو منع تكرار حدوث تلك الانتهاكات. وترى سويسرا أن تطوير هذه الإمكانية أولوية وتتعهد بالتالي بالتزامها تحقيقا لهذه الغاية.

وفضلا عن ذلك، سويسرا مقتنعة بأن تعزيز رئاسة مجلس حقوق الإنسان ضرورية بغية التصدي بشكل أفضل للمسائل السياسية والتنفيذية التي تواجه الرئيس. ومن هذا المنطلق، قررت سويسرا تقديم مشروع مقرر في إطار اللجنة الثالثة للجمعية العامة كمتابعة للمقرر الذي اتخذه المجلس في أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

وأخيرا، أود أن أشير مرة أخرى إلى العلاقات بين المجلس والجمعية العامة، ولا سيما في ضوء المناقشة المقبلة بشأن استعراض المجلس. وليس هناك بعد رؤية واضحة في ما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين المجلس والجمعية العامة ولجنتها الثالثة. وتود سويسرا تعزيز التكامل بين هذين الجهازين من خلال تحسين التعاون وبالتالي تقليل الازدواجية الحالية. وبحكم العضوية العالمية للجمعية العامة، ينبغي أن تُستخدم، قبل كل شيء، كإطار مرجعي عام، ومن ثم، ينبغي أن تضطلع بدور يستند إلى البرامج ويضع المعايير. إن مجلس حقوق الإنسان، من جانبه، ينبغي أن يعزز الدور التنفيذي الذي يضطلع به في تنفيذ الالتزامات السياسية التي تتعهد بها الدول الأعضاء بموجب التزاماتها القانونية الدولية.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود باسم وفد بلدي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53)، تقرير جهاز لمداولاته وقراراته تأثير لا شك فيه على حياة منظمتنا. كما أود أن أشكر رئيس المجلس على عرضه للتقرير.

بادئ ذي بدء، نشعر أننا يجب أن نعترف بحقيقة أنه رغم المخاوف التي كانت قائمة وقت إنشاء مجلس حقوق

الإنسان في عام ٢٠٠٦، فإن المجلس يقدم، يوما تلو الآخر، ودورة تلو الأخرى، مبدأ مفيدا من أجل العمل الفعال لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بغض النظر عن جوانبه المثيرة للجدل. ولا يسع وفد بلدي سوى أن يرحب بهذا التطور، الذي ينبغي أن يشجع على الدعم المناسب للمجلس. كما نتوجه بالتهنئة إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومن أسندت إليهم ولايات والمقررين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين، الذين تتيح لنا علاقتهم المستقلة تحسين ومتابعة مساعينا دعما لكل حقوق الإنسان.

وإذ نتجاوز التقييم العام لعمل مجلس حقوق الإنسان والآليات التي ولدها، يود وفد بلدي أن يدلي بعدد من التعليقات. يضطلع مجلس حقوق الإنسان بمسؤوليات هامة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم. وتعني المساهمات المختلفة للدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس ولمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، أننا نستطيع أن نرى عالما تصبح فيه عالمية حقوق الإنسان وترابطها حقيقة من حقائق الحياة. ينبغي أن تكون هذه الدينامية عنصرا من عناصر إحراز التقدم، في فهم وتحليل حالات حقوق الإنسان في عالم يشهد أزمات متعددة تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين وتعوق جهود التنمية، خصوصا جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، يشيد وفد بلدي بجهود مجلس حقوق الإنسان لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان، من خلال نهج متعدد الأطراف والتعاون في مجال حقوق الإنسان. إن الأمن الغذائي، وهو نتيجة للحق في الغذاء، ومختلف القرارات المتعلقة بآثار الدين الخارجي والالتزامات المالية الدولية ذات الصلة للدول على الممارسة الكاملة للناس لحقوق الإنسان، أساسي بلا شك لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وما يزال وفد بلدي قلقا، في هذا الصدد، من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية على التحقيق العالمي لحقوق الإنسان وممارستها الفعالة.

كما ينبغي أن يظل العنف والتمييز ضد الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال والمعوقين والمهاجرين، جزءا من عمل مجلس حقوق الإنسان. ونرحب باليوم السنوي لحقوق المرأة، الذي أقيم في جنيف في ٤ حزيران/يونيه، وهو لحظة رئيسية في زيادة الوعي بالمحن الصعبة التي تعيشها المرأة في بعض أجزاء العالم، خاصة في البلدان النامية. ونأمل في أن يكون الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر بيجين المعني بالمرأة معلما جديدا في الكفاح لإلغاء القوانين التي تضفي طابعا مؤسسيا على التمييز ضد المرأة.

وفي هذا الصدد، تستعرض جمهورية الكونغو، من خلال أجهزتها الوطنية ذات الصلة، مشروع قانون يهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة. وفي ما يتعلق بحماية الأطفال، أودع بلدي قبل هنيهة صكوك الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وبالنسبة للمهاجرين، نلاحظ مع الرعب الظروف التي يتعرضون لها في بلدان المقصد أو بلدان المرور العابر بعد أن جازفوا بحياتهم لمغادرة بلدانهم الأصلية.

وثمة صورة أخرى لا تطاق للتمييز وهي تلك المتعلقة بالعنصرية والتعصب العنصري. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بنجاح مداولات مؤتمر ديربان الاستعراضي المعني بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب. لقد اعتمد المؤتمر، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل، منهاجا لانطلاقة جديدة في مكافحة العنصرية وصورها الحديثة. لقد كان نموذجا ناصعا للعمل الجماعي المنسق للدول، وشهادة على ما يمكن أن يحققه

التزامها المشترك في التصدي للتحديات العاجلة التي تواجه حقوق الإنسان. وبينما نرحب بتمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان لثلاثة أعوام أخرى – والحق، أننا نشيد بالعمل الشاق الذي قام به بالفعل – ندعو إلى صياغة معايير إضافية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وكان أحد التجديدات البارزة المرتبطة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان إنشاء آلية استعراض دورية دولية، تعمل حتى الآن بفعالية وتحقق نتائج. وينبغي أن نتذكر أن الاستعراض الدوري العالمي أنشئ، ضمن جملة أمور، لتفادي نوع النزاعات التي تبرز عندما تكون بلدان، يجري استعراض حالاتها، أطرافا في مواجهة. وتسمح هذه الآلية للمجلس بأن يستعرض، دون تمييز، حالات حقوق الإنسان في كل البلدان، وبأن يقدم توصيات بغية تحسينها في نهاية الأمر.

إن جمهورية الكونغو، من جانبها، مصممة على تكثيف جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخضعت لعملية الاستعراض هذه، التي جرت في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو. ومن بين ٥٩ توصية قدمت بعد الاستعراض، وافقنا على ٥٠ توصية، في حين كانت التسع الأخرى غير ذات صلة، حيث تم تناولها بالفعل في القانون الكونغولي. وتسعى الحكومة الكونغولية لتنفيذ هذه التوصيات وإعادة تركيز عملها في بعض القطاعات التي لم تلق اهتماما رئيسيا حتى الآن.

وفي هذا السياق، جرى تنظيم إجراءات اعتماد لجنتنا الوطنية لحقوق الإنسان برعاية لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وثبت أن الاتصالات بلجانها الفرعية للاعتماد مثمر. وعلاوة على ذلك، تعهدت الحكومة الكونغولية، رغم حالتها المالية الصعبة، بتخصيص المخصصات الوافية بالغرض للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي جهاز دستوري مستقل، حتى تستطيع الاضطلاع بولايتها بكفاءة. إن الجهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تُبذل في المدارس من خلال برامج التعليم في التربية المدنية والأخلاق والسلام التي تمثل متطلبا جديدا على المجتمع الكونغولي.

لقد كان تقييم منتصف المدة في الاستعراض الدوري الشامل الذي أجري في الشهر الماضي للالتزامات المتعهد بها مثمرا، وفي جلسة مغلقة عقدها المجلس أثناء دورته الحادية عشرة، اتخذ قرارا بإنهاء استعراض حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو. ومن المؤكد أن ذلك يبعث على الارتياح الحقيقي. ومع ذلك، فإن الكونغو، وهي حريصة على بناء دولة حديثة تقوم على احترام القانون وقواعد الديمقراطية، ستواصل السعي، قدر الإمكان، جنبا إلى جنب مع الجهات الشريكة الوطنية والدولية، إلى العمل على تعزيز مكانة حقوق الإنسان والبشر وحمايتهم.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا لمجلس حقوق الإنسان على تقريره كما ورد في الوثيقة A/64/53.

نؤكد من جديد أن حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. يجب على المجتمع الدولي أن يعالج حقوق الإنسان بصورة شاملة ومنصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التأكيد. تلك المبادئ الأساسية ترتكز عليها حقوق الإنسان الدولية. ولا ينبغي للبلدان الاستمرار في انتقاء واختيار الحقوق التي ترغب في تأكيدها أو كيفية التمتع بها، كما لا ينبغي لها أن تسعى إلى فرض تأكيد متباين أو حاجة ملحة على الآخرين في مجال حقوق الإنسان بناء على الظروف السياسية الداخلية الخاصة بتلك البلدان أو الضغوط الخارجية.

يسر ماليزيا أن المجلس استمر في التطور في نطاق قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، وضمن آلية بناء المؤسسات في قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥. ويحدونا الأمل في أن يسفر العمل الذي اضطلع به المجلس بشأن مجموعة من المسائل عن نتائج ملموسة في مجال تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ونرى أن المناقشات التي دارت داخل المجلس عملية صحية من أجل تحقيق أعلى معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يسرنا ملاحظة أن الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة تؤيد عمل مجلس حقوق الإنسان، وخاصة في ضمان تجنب المجلس أخطاء لجنة حقوق الإنسان السابقة التي أصبحت في بعض الأحيان مسيسة للغاية والتي مارست الانتقائية والكيل بمكيالين.

نرحب بقرار الولايات المتحدة الاشتراك في المجلس. إن دعم المجلس بصورة بنّاءة هو نهج أكثر إيجابية لضمان تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ولئن كنا نختلف بشأن المسائل وحتى في العمليات الجارية داخل المجلس، فذلك هو الافتراض الأفضل. سيكون من المؤسف لو أن الانتقادات التي كانت توجه في الماضي إلى اللجنة توجه الآن إلى المجلس وتحول دون مزيد من التطور. علاوة على ذلك، يتعين توفير الدعم والموارد اللازمة للمجلس لكي يعمل بصورة فعالة.

بما أنه من المقرر إجراء استعراض للمجلس بحلول عام ٢٠١١، يثلج صدر ماليزيا الخطوات الاستباقية التي اتخذها أعضاء المجلس لوضع إطار لعملية الاستعراض، كما قرر في دورته العادية الثانية عشرة. ونرى أن القرار الذي اتخذه المجلس سيتيح لجميع الوفود الوقت الكافي للاضطلاع بالأعمال التحضيرية في وقت مبكر بهدف التوصل إلى استعراض مثمر يقبل به جميع أعضاء المجلس وذلك لضمان دوره بوصفه المؤسسة الرئيسية المتعددة الأطراف المكلفة بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

نود التطرق إلى عدد من المسائل المتصلة بعمل المجلس. فيما يتعلق بآلية الاستعراض الدوري الشامل، ترى ماليزيا أن عملية الاستعراض توفر منبرا عالميا وموضوعيا وشفافا غير تصادمي هاما لإجراء الحوار بشأن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، التي تكمل عمل المجلس وتثريه في تنفيذ ولايته على النحو المتوخى في القرار ٢٥١/٦٠.

على العموم، استجاب المجتمع الدولي بصورة إيجابية وأظهر مشاركة بنّاءة تستحق الثناء في عملية الاستعراض. وبغية تعزيز وتوسيع نطاق المكاسب التي تحققت حتى الآن، من الأهمية بمكان أن تواصل الجمعية العامة ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد المادية والمالية وغيرها من الموارد من أجل سير العمل السلس في عملية الاستعراض. ومع أنه ما زالت هناك مجالات يمكن زيادة تطويرها وتعزيزها، يمثل هذا الابتكار بديلا جيدا للقرارات الخاصة ببلدان محددة هنا في الجمعية العامة. ويمثل الاستعراض نهجا بنّاء من خلال الحوار الحقيقي والتعاون بين البلدان التي قد يكون لها وجهات نظر ونظم مختلفة. ويحدونا الأمل في أن تغتنم جميع البلدان الفرصة من خلال عملية الاستعراض لتحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالتعاون وبصورة بنّاءة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ستيغليتش (سلوفينيا).

تغتنم ماليزيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد إيمانها بأهمية عمل واستقلال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وإذ قلنا ذلك نعتقد أيضا أنه، نظرا للطبيعة الحساسة للولايات المختلفة، يجب على المكلفين بولايات أنفسهم توخي المسؤولية والحساسية في أداء كل منهم لولايته. إن قدرة المكلفين بولايات على ممارسة مهامهم بفعالية تعتمد على

قدرتهم على التقيد بمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ونرى أن الأمثلة التي حدثت مؤخرا حيث حاول عدة مكلفين بولايات إعادة تفسير ولاياتهم أو الخروج عنها خلافا لما قرره المجتمع الدولي، يمكن أن تقوض الثقة بالمكلفين بولايات أنفسهم، وبالتالي التأثير سلبا على قدرتهم على الإسهام بفعالية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المجلس ١١/١١ بشأن نظام الإجراءات الخاصة.

ماليزيا تؤيد وجهات النظر التي أعرب عنها، خلال الدورة العادية الحادية عشرة المعقودة في حزيران/يونيه الماضي، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين والتي تضمنت ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع آليات حقوق الإنسان في معالجة المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذا التنسيق من شأنه أن يساعد على تجنب الازدواجية في إطار بنيان الأمم المتحدة المعني بمسائل السكان الأصليين وأن يوفر التماسك بين الأدوار والمسؤوليات للمقرر الخاص والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية الخبراء بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأن يضمن الفعالية والكفاءة.

كما نتطلع قدما إلى الاختتام الناجح لعمل المفوض السامي لحقوق الإنسان، والعمل الذي تضطلع به لجنة مخصصة لوضع معايير دولية تكميلية لدراسة العلاقة بين الدين وأشكال أخرى من التمييز.

وختاما، أود أن أذكّر الأعضاء بأن ماليزيا تسعى لترشيح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ في الانتخابات المزمع عقدها في أيار/مايو ٢٠١٠. كانت ماليزيا عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩؛ وإذا انتخبت عضوا مرة أخرى، فستسعى ماليزيا جاهدة لضمان أن يظل المجلس عادلا وفعالا وموثوقا به ومناطا به مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان لجميع الناس وحمايتهم.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وأهنئ السفير أليكس فان موفن ممثل بلجيكا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على العرض المتميز الذي قدمه لنا لتقرير المجلس، وأن أقول إن النظر في التقرير (A/64/53) هو بالنسبة لوفد بلدي فرصة طيبة للإعراب عن تقديره الكبير للنتائج الإيجابية التي حققتها هذه الهيئة وإعادة تأكيد الالتزام بالحوار والتعاون بوصفهما المبدأين التوجيهيين لعملنا في صفوفها.

في وقت الأزمة هذا عندما تمتلئ العقول الأكثر تفاؤلا بالشك وعدم اليقين، يأتي الإسهام الذي لا يقدر بثمن من مجلس حقوق الإنسان لحماية القيم الأساسية مثل التسامح والحوار بين الثقافات وحرية التعبير المسؤول بوصفه مصدر الأمل والطمأنينة.

بعد مضي أربع سنوات فحسب على تأسيس مجلس حقوق الإنسان، وبفضل الجهود المشتركة التي يبذلها أعضاؤه والدعم من المجتمع الدولي بأسره، تمكّن من تبديد الشكوك حول قدرته على الاستجابة للتساؤلات التي أثيرت بشأن ولاياته من خلال استمراره بتعزيز طريقة عمله لجعلها أكثر فعالية وأكثر كفاءة. وفي سياق تلك الدينامية الإيجابية، من المناسب أن نلاحظ حلقات النقاش المواضيعية المعقودة مؤخرا بشأن الحوار بين الثقافات وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وتغير المناخ، وكذلك حقوق الإنسان للمهاجرين في مراكز الاحتجاز، التي كانت محور المناقشات المتعمقة والشاحذة للفكر. وينبغي عند العمل في المستقبل تشجيع هذه الخطوات التي أسفرت عن مبادرات مشتركة كانت موضع ترحيب

كبير، مثل مبادرتي مصر والولايات المتحدة الأمريكية في الدورة العادية الثانية عشرة بشأن حرية التعبير.

تود السنغال باشتراكها في تقديم مشروع القرار الهام بشأن حرية التعبير أن تؤكد مجددا إيمانها بأن تعزيز التسامح وحرية التعبير المسؤول أمر أساسي في مكافحة العنصرية والتمييز. وبفضل ذلك التعاون ومرونة جميع أصحاب المصلحة والتعبئة التي قاموا بها، استطاع المجلس التصدي للتحدي من خلال العقد الناجح في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لمؤتمر ديربان الاستعراضي بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من التعصب. والوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء توفر آفاقا واعدة لمكافحة هذه الآفات وينبغي أن نتحفز باستمرار لتنفيذها الكامل.

علاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق تشكيل مجلس حقوق الإنسان يجسد تماما الاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرزته تلك الهيئة خلال وقت قصير كهذا، حيث، كما قال الكاتب الفرنسي الشهير كورناي: ”في النفوس التي نشأت بنبل لا تتوقف الفضيلة على السن“.

مع ذلك، وبعيدا عن تكوين موقف يشكل قوامه الرضا الذاتي الأعمى فينا، ينبغي لتلك النتائج البالغة التشجيع التي حققها مجلس حقوق الإنسان أن تدفعنا إلى مضاعفة جهودنا لتعزيز تلك الهيئة التي بفضل إسهامها تبعث الأمل في مستقبل واعد في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. في ذلك السياق، ينبغي للمجلس تكثيف عمله من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والحوار بين الثقافات، ما يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هدف إقامة عالم خال من التحيز والخوف المتبادل. وبالمثل، مكافحة الفقر التي تشكل عقبة كبيرة بالنسبة لجزء كبير من البشرية تستحق إيلاءها اهتماما خاصا في عمل المجلس.

إن الطريقة البالغة التشجيع التي يعمل بها الاستعراض الدوري الشامل مصدر آخر للارتياح الحقيقي لجميع الذين بجهودهم المتضافرة مكّنوا هذه الآلية من إجراء حوار موضوعي وبنّاء وشفاف بين مختلف الجهات الفاعلة وبالتالي الإسهام في تعزيز مصداقية مجلس حقوق الإنسان. وفي الواقع، لا يمكن قياس الأثر الإيجابي لتلك الآلية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها إلا من خلال مدى فعالية تنفيذ توصياتها. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أشير إلى أن بلدي، انطلاقا من روح الحوار والانفتاح، خضع للاستعراض الدوري الشامل في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهو بالفعل يسعى جاهدا لتنفيذ التعهدات التي قدمها طواعية.

بالتالي، من أجل تعزيز تعاون السنغال مع نظام الإجراءات الخاص التابع للمجلس، استضافت المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للعمال المهاجرين في آب/أغسطس ٢٠٠٩، والفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي في أيلول/سبتمبر. وبالمثل، بدأ صاحب ولاية ثالثة معني بالتصدي لبيع الأطفال في زيارة لبلدي منذ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر تمتد عشرة أيام. وأوفت السنغال في ذلك المجال، كما في غيره من المجالات، بالالتزامات التي جعلتها تحصل على ثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي انتخبتها لعضوية مجلس حقوق الإنسان لولاية ثانية. وستواصل جهودها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

في الختام، أود أن أرحب باتخاذ مجلس حقوق الإنسان قراره ١٢/١١، القاضي بتمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي لاستعراض عمل المجلس وأدائه بعد خمس سنوات من إنشائه، كما هو أيضا منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وبالتالي نرى أن استعراض سير عمل مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ سيكون فرصة لإجراء تقييم موضوعي لذلك الجهاز بغية إجراء التعديلات

اللازمة، عند الاقتضاء، لتحسين مجابهة التحديات التي ما زالت تنشأ في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديم تقريره (A/64/53) إلى الجمعية العامة، نظرا للأهمية التي يوليها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها باعتبارها أحد أركان منظمتنا. ونرحب بالتقرير عن أنشطة مجلس حقوق الإنسان الذي يشمل عمل ذلك الجهاز بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. والمكسيك ملتزمة تماما بتعزيز مجلس حقوق الإنسان بوصفه الجهاز بكل معنى الكلمة في المنظمة المسؤول عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

في الفترة التي يشملها التقرير، استُعرضت حالة حقوق الإنسان في المكسيك في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وشارك بلدي في ذلك الاستعراض بجدية ومسؤولية عاليتين. وتعهد بمتابعة التوصيات التي تلقاها وقبل بها بموجب هذه الآلية في مجالات ثلاثة: البرنامج الوطني لحقوق الإنسان، في إطار اتفاق التعاون المبرم بين المكسيك ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وفي حوارنا الجاري مع المجتمع المدني في إطار لجنة السياسة الحكومية العامة بشأن حقوق الإنسان.

ونحن مقتنعون بجدوى هذه الآلية المبتكرة باعتبارها أداة للتقييم الشامل للأهداف، وللسعي بروح بنّاءة إلى تحسين حقوق الإنسان في جميع بلدان العالم. وفي ذلك المسعى لحماية حقوق الإنسان، نظر المجلس بالفعل في الحالة في ما يقرب من ٨٠ بلدا في جميع مناطق العالم من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

وفي هذا العام، يواصل المجلس القيام بعمله المعياري. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى اعتماد المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال وإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لصياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل لتوفير الإجراءات المتعلقة بالرسائل. وبخصوص تعزيز نظام الإجراءات الخاصة، أود أن أبرز استحداث منصب الخبير المستقل في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، يوجد تحت تصرفنا الآن ما مجموعه ٣٩ إجراء لوضع جدول أعمال لحماية حقوق الإنسان في سياق ولاية كل إجراء منها.

وفضلا عن ذلك، وفي إطار أساليب العمل المبتكرة للمجلس، عقدت حلقات نقاش مواضيعية بشأن قضايا حقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز. وعادت حلقات النقاش المواضيعية وتبادل الآراء مع الخبراء بالفائدة على المجلس في عمله.

يُنتظر إجراء تغييرين أساسيين في عمل مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١. ويتعلق التغيير الأول بالمسائل المرتبطة بعمل المجلس ومهامه. ويتعلق التغيير الثاني، الذي ستشارك فيه الجمعية العامة بالضرورة، بمركز المجلس ذاته داخل المنظمة. ونحن نعتبر أن من المهم بشكل جوهري أن يؤدي هذان العنصران، وهما جزء من العملية نفسها، إلى تعزيز المجلس بصورة حقيقية لكي يكون في وضع يسمح له بتنفيذ الولاية المهمة التي أُنشئ من أجلها تنفيذا كاملا. وتعتقد حكومة المكسيك أن التنقيحات التي ستجرى في عام ٢٠١١ ستكون فرصة فريدة لتعزيز أساليب عمل المجلس والتحرك نحو ثقافة حوار حقيقية وممارسات جيدة ستعزز التمتع بجميع حقوق الإنسان في العالم بأسره. ونود أن نعرب عن التزامنا الكامل بالإسهام البنّاء في الفريق العامل الذي أنشأه المجلس لبدء تلك العملية.

وأخيرا، يسعد المكسيك إعادة انتخابها عضوا في هذه الهيئة المهمة في أيار/مايو الماضي. ولذلك، فإننا أكثر التزاما بمواصلة العمل بفعالية وعلى نحو جماعي في مجلس حقوق الإنسان.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لمجلس حقوق الإنسان على تقريره الوارد في الوثيقة A/64/53. وأود أيضا أن أرحب بالبيان الذي أدلى به في الجمعية العامة رئيس مجلس حقوق الإنسان.

لقد قام المجلس بعمل يستحق الإشادة خلال الأعوام الأربعة الماضية في بناء وإرساء الآليات والهيئات الفرعية الملائمة للوفاء بالولايات التي أسندها إليه القرار ٢٥١/٦٠. ومن بين الأولويات في المرحلة الجديدة لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بطريقة شاملة وبنّاءة. ولكي يكون مجلس حقوق الإنسان على مستوى هذه التوقعات، يجب عليه أن يعمل باعتباره جهة تنسيق يُعتمد عليها وتتيح الأمل والمشاركة لجميع الشعوب والحكومات ليتسنى التصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان عالميا. ويتعين أيضا أن يكون المجلس منتدى للحوار والتفاهم والتعاون.

تتطلب عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة معاملة جميع الحقوق على قدم المساواة. وبهذه الصفة، ينبغي إيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس الأهمية الممنوحة للحقوق المدنية والسياسية. ومن بين إنجازات المجلس التي تستحق الثناء إنشاء ولايات جديدة تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعقد حلقات نقاش بشأن عدد من المواضيع المهمة. غير أن ثمة حاجة إلى آليات أكثر فعالية لتعزيز الحقوق الثقافية ودعمها. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عملية لمواصلة تعزيز الحق في التنمية وغيره من الحقوق الجماعية.

وبينما تستمر عملية وضع المعايير في مجلس حقوق الإنسان، ينبغي التأكيد على أن التنوع الثقافي يجب أن يكون في محور أي محاولة لوضع صكوك لحقوق الإنسان لأن اتباع نهج كهذا من شأنه المساعدة على منع الهيمنة وإثراء عالمية حقوق الإنسان.

ما زال تفشي الفقر والزيادة في عدم المساواة بين البلدان، اللذان نتجا أساسا عن الظروف الاقتصادية الدولية غير المؤاتية، يشكلان تحديات جسام أمام البلدان النامية يؤديان إلى تقويض جهودها لتعزيز حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، فإن انتشار التعصب ومفاهيم خاطئة معينة بشأن الحق في حرية التعبير وعدم وجود مدونة سلوك أخلاقية لوسائل الإعلام ما زالت تشكل عقبات أمام التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان للجميع. كما أنها تنتهك حقوق بعض قطاعات المجتمع.

من ناحية أخرى، ما زال العالم يشهد محاولات من جانب قلة ترغب في فرض آرائها وتفسيراتها على تطبيق مفاهيم ومعايير معينة متفق عليها دوليا. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان التصدي لهذه المحاولات بتصميم نُهج مبتكرة.

ونرى أنه سيكون من الضروري للغاية أن تولي اللجنة الثالثة، بحكم صلاحيتها، اهتماما أكبر لعملها وولايتها المحددين ولعمل مجلس حقوق الإنسان وولايته. وينبغي للجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، من حيث المبدأ، أن تركز أساسا على المداولات والمناقشات ذات المنحى المتعلق بالسياسات بغية تقديم توصيات بشأن السياسات الاستراتيجية إلى الجمعية العامة، التي ستوجه، بدورها، المجتمع الدولي، لا سيما مجلس حقوق الإنسان، لدى مواصلة تعزيز النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها.

من بين التحديات الحقيقية التي تواجه المجلس كفالة أن يعمل نظامه للرصد فعلا باعتباره آلية عالمية للتعامل مع حالات حقوق الإنسان على مستوى العالم. وسيتطلب ذلك أن يعتمد المجلس نهجا متوازنا ومتكاملا وأن يطبق مجموعة موحدة من المعايير والاختصاصات في جميع الحالات على السواء.

وفي ذلك الصدد، تشكل آلية الاستعراض الدوري الشامل طفرة في تنفيذ الأنشطة الحكومية الدولية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. والغرض من الآلية هو كفالة اتسام عمل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالعالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد. وبنظرة منطقية، فإن عمل تلك الأداة بالطريقة المنشودة من شأنه السماح لآلية حقوق الإنسان بالعمل بصورة تتجاوز المصالح والمطامح السياسية. ونحن نقدر تلك الدرجة من الشفافية والنظر البنّاء في الحالات الذي جرى أثناء الاستعراض الدوري الشامل في سياق مناقشة التحديات المقبلة، مع الإقرار بأنه يوجد دائما مجال للتحسين في أي دولة.

وفقا للجدول الزمني للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، سيجري النظر في التقرير الوطني لجمهورية إيران الإسلامية خلال الدورة الرابعة عشرة للفريق في شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد قامت حكومة بلدي بترتيبات شاملة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الوطني، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لإعداد التقرير الوطني وتقديمه إلى الفريق العامل للنظر فيه. وبلدي ملتزم تماما ومستعد كلية للانخراط البنّاء والقائم على التعاون مع الدول الأخرى عند نظر الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في تقريرنا الوطني.

السيد نيروبام (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكرا جزيلا، سيدتي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة بشأن المسألة المهمة المتمثلة في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53). بداية، أود، باسم وفد بلدي، أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره.

يلاحظ وفد بلدي بنظرة إيجابية البشائر الطيبة لمجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، باعتباره الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة للتعامل مع حقوق الإنسان. وقد أُحرز تقدم كبير خلال الأعوام الثلاثة المنقضية في تعزيز آلياته المؤسسية واستعراض وتحسين وترشيد جميع ولايات لجنة حقوق الإنسان السابقة وآلياتها ووظائفها ومسؤولياتها.

إن قوة مجلس حقوق الإنسان تكمن في تأكيده على الحوار والتعاون والشفافية وعدم الانتقائية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحرية الأساسية للجميع. والدليل على ذلك المشاركة الحماسية للدول الأعضاء في عملية الاستعراض الدوري الشامل حتى الآن. كما أنها تبرز نجاح تلك الآلية المبتكرة التي تشكل منبرا لتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وقد لخص الأمين العام أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل على نحو صحيح عندما قال إن ”هذه الآلية تتيح إمكانات كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أحلك أركان العالم“.

وعقد دورات خاصة بشأن مسائل مواضيعية خلال العام والنصف عام المنقضيين شاهد على المناقشة الواسعة النطاق التي تُجرى في المجلس. ونؤكد مجددا التزامنا الثابت بمواصلة الانخراط البنّاء مع جميع الدول الأعضاء وبالنضال لجعل المجلس أكثر فعالية واستجابة وكفاءة. ونحن نعتقد بقوة أن المجتمع الدولي يمكنه النهوض بقضيتنا المشتركة من خلال الحوار والتفاعل.

ما زال مجلس حقوق الإنسان في مرحلة تطور. ومن الأهمية بمكان أن نواصل تقديم توجيه جماعي للمجلس والمساعدة على نضجه. كما ينبغي أن نكفل أن تكون تلك الجهود شاملة للجميع وأن تحترم التنوع في التجارب الوطنية التاريخية لمختلف البلدان وفي ثقافاتها وفي درجة نموها. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد تطلعنا إلى عملية الاستعراض المقبلة لعمل مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا أيضا ثقتنا بعمل واستقلال المكلفين بولايات في إطار

الإجراءات الخاصة. وبينما يقومون بعمل جدير بالثناء، من المهم أن يتحلوا بالمسؤولية والحساسية في اضطلاع كل منهم بولايته. ولقد وضع مجلس حقوق الإنسان مدونة سلوك للمكلفين بولايات ومن المهم أن يلتزموا بهذه المدونة. ومن شأن أية محاولة من جانب المكلفين بولايات لإعادة تفسير مدونة السلوك، أو التنصل من ولاياتهم، إضعافهم والنيل من الوظائف الهامة التي أسندها المجلس إليهم. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ قرار المجلس ١١/١١، بشأن نظام الإجراءات الخاصة.

تشجعنا الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان لتحويل الحق في التنمية إلى واقع. والمناقشات حول الحق في التنمية تبتعد تدريجيا عن حيز النظرية والمبادئ فتقترب من نطاق تصميم السياسات وتنفيذها وتحقيقها. وفي هذا الصدد، نلاحظ الإسهام الكبير للفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

يجب على المجلس الاضطلاع بدور مركزي في شجب الإرهاب الذي يشكل أكبر تهديد لجهودنا المشتركة في سبيل السلام والأمن والتنمية. كما أنه يقوض الركائز الأساسية للحرية والديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك أهم الحقوق الأساسية ألا وهو الحق في الحياة.

وختاما، أود الإشارة إلى أنه ينبغي الاستمرار في عمل مجلس حقوق الإنسان بروح التعاون والتفاهم المتبادل. وينبغي للمجلس أن يناضل من أجل تعزيز حقوق الإنسان من خلال التعاون الدولي والحوار الحقيقي بين الدول الأعضاء، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة المتبادلة. والهند لا تزال ملتزمة بجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية وفعالة وذات كفاءة وقادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

السيد ماكلي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يسعد نيوزيلندا أن ترحب بالسفير فان موين في نيويورك لعرض التقرير عن السنة الثالثة من عمل مجلس حقوق الإنسان (A/64/53). ونقدر إسهامه وإسهام سلفه، السفير مارتن إيهوموبيهي.

تؤمن نيوزيلندا إيمانا راسخا بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة لجميع الشعوب وتنظر إلى مجلس حقوق الإنسان باعتباره آلية الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن حقوق الإنسان. وتود نيوزيلندا أن يضطلع المجلس بالولاية التي أسندها إليه الدول الأعضاء، ألا وهي التعامل بفعالية وفي الوقت المناسب مع حالات حقوق الإنسان مع تعزيز الحوار الصريح والشامل للجميع والتعاون مع البلدان المعنية.

كان العام الثالث في عمل المجلس عاما هاما. فقد وضع المجلس في عامه الأول أسسا متينة باعتماده لمجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات. وفي العام الماضي، أعقب ذلك توطيد تلك المؤسسات والآليات. وبعد مرحلة الإنشاء تلك، كان العام الثالث أول عام عمل كامل للمجلس. وفي تلك الفترة، أثلج صدورنا أن نرى بعض العمل الإيجابي في المجلس، وهو العمل الذي أسهم في الوفاء بولايته. وفي هذا الصدد، ترحب نيوزيلندا بإسهام الأعضاء الجدد ويسعدها أن ترى أدلة على تزايد التعاون فيما بين الأقاليم.

إن الشفافية مهمة أيضا. ونشيد بالمجلس على استخدامه البث على الشبكة العالمية وغير ذلك من التحسينات مثل استخدام التكنولوجيا الجديدة في توزيع الإخطارات المتعلقة بالاجتماعات.

والممارسات العملية القوية في المجلس ذات أهمية حاسمة لتطبيق حقوق الإنسان على نحو فعال. ولذلك السبب، تعتبر نيوزيلندا أن نظام الإجراءات الخاصة المستقلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحالات حقوق إنسان بعينها، والاستعراض الدوري الشامل من بين العناصر الأكبر قيمة في عمل المجلس.

لقد سعدت نيوزيلندا هذا العام بإجراء أول استعراض دوري شامل خاص بها. ونتطلع قدما إلى استمرار تطور العملية التي نرى أنها مكملة بشكل إيجابي للآليات الأخرى، بما فيها البيانات القطرية وتقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

ونعترف بصفة خاصة بالتحديات التي تواجهها الدول الصغيرة في المشاركة في عملية المراجعة الدورية الشاملة، لا سيما الدول التي ليس لديها تمثيل في جنيف. لذلك استضافت نيوزيلندا في وقت سابق من هذا العام، من باب دعم عملية المراجعة، حلقة دراسية لبلدان المحيط الهادئ بقصد تبادل الآراء وبناء قدرة الإقليم على الانخراط في العملية. ويسرنا أن يكون جيراننا في منطقة المحيط الهادئ الذين أُجري لهم الاستعراض قد توصلوا إلى نتيجة أن التجربة كانت إيجابية ومجزية. ونتطلع إلى مشاركة بلدان أخرى في جولة الاستعراض التالية في كانون الأول/ديسمبر.

ورغم بعض الخطوات الإيجابية المشجعة تظل نيوزيلندا مقتنعة بأن الكثير ما زال يتعين عمله. والمجلس ليس مؤسسة يمكن أن توصف بالكمال، على حد قول الرئيس. ويجب على المجلس أن يكثف جهوده لمساعدة الدول في تحمل مسؤوليتها عن معالجة الثغرة بين القواعد المجسدة في صكوك حقوق الإنسان الصميمية والواقع الفعلي الذي يواجهه الأفراد. وعلى وجه التحديد، نحث الدول الأعضاء في المجلس، في الماضي والحاضر، على بث روح جديدة في جهودها للوفاء بالتعهدات التي قطعتها عند انتخابها لعضوية المجلس.

وتناول المجلس أيضا في هذه السنة بعض المسائل المواضيعية المهمة. ونيوزيلندا سرها في ذلك الصدد أن تشارك في قيادة مبادرات حول مسألتي الإعاقة ووفيات الأمهات. غير أن مسائل مواضيعية هامة أخرى لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه، في حين أن مسائل غيرها تناولها المجلس لم تضف دائما قيمة إلى عمله أو لم تنهض بحقوق الإنسان.

وتعتبر نيوزيلندا أن نجاح المجلس في معالجة الحالات القطرية الحرجة بطريقة فعالة وحسنة التوقيت جوهري للوفاء بولايته وحيوي لمصداقيته. وكان من دواعي سرورنا أن نلاحظ عددا من الحالات التي تحقق فيها ذلك أثناء هذا العام. ولكننا نأسف من أن ذلك لم يحدث في حالات أخرى.

ونشعر بالقلق أيضا عندما نرى المجلس مستعدا في بعض الأحيان لإدانة ما يعتبره إساءات لحقوق الإنسان في بعض الأماكن بينما يختار بطريقة انتهازية أن يتجاهل إساءات أخرى عندما تكون لتلك الإساءات صلة بأعضائه. ومن شأن المزيد من الاتساق أن يساعد كثيرا في كفالة تمتع المجلس بمصداقية أوسع.

ولئن كان المجلس ما زال في بواكير وجوده، فإن استعراض ٢٠١١ المقبل للمجلس يمكن أن يتيح أيضا فرصة لتقييم أساليب عمله وتحسينها، مع مراعاة الحاجة إلى التنفيذ الملائم للهياكل القائمة. وفي ذلك الصدد نحث المجلس ثانية على التحرك صوب برنامج عمل سنوي أكثر وضوحا ويمكن توقعه. كما نؤمن بأن المزيد يمكن القيام به لزيادة كفاءة استخدام الوقت المخصص للاجتماعات، خاصة لاجتماعات الأفرقة العاملة.

لقد أُسست الأمم ا لمتحدة في عام ١٩٤٥ جزئيا على الأقل للرد على الإساءات لحقوق الإنسان التي وقعت في السنوات التي سبقت ذلك التاريخ. ونيوزيلندا تظل وفية لذلك العهد الأصلي وقد حافظت على دعمها للاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتبقى ملتزمة بثبات بالمثل العليا تلك، محليا ودوليا على السواء. ولكننا في كل ذلك لا تراودنا الأوهام حول طابع ونطاق المهمة التي ما زالت تنتظر الإنجاز – مهمة يتحمل مسؤوليتها مجلس حقوق الإنسان، بقدر ما يتعلق الأمر

بالأمم المتحدة. نتمنى للمجلس التوفيق في مواجهة التحديات المنتظرة. إنها كثيرة وصعبة ولكن لا بد من مواجهتها والتغلب عليها. ولهذا السبب عملنا في سبيل تأسيس المجلس وأيدناه ولهذا السبب أيضا نواصل دعمه اليوم، رغم أي أوجه قصور قد تعتور أنشطته.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): تحيط كولومبيا علما بتقرير مجلس حقوق الإنسان الوارد في الوثيقة A/64/53، الذي يتضمن القرارات والمقررات والبيانات الرئاسية المعتمدة أثناء دورتيه العاديتين ودوراته الاستثنائية الأربع. ولقد أكدنا يوم أمس في المناقشة في اللجنة الثالثة على أن المجلس اعتمد في تلك الدورات قرارات مواضيعية تشمل أحكاما جديدة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في إحقاق الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويرحب وفدي بعمل المجلس بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الطفل، والقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة، والرد على مختلف الجرائم التي تعيق إعاقة خطيرة التمتع بحقوق الإنسان – مثل تهريب الأشخاص والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري للأشخاص – وبشأن المسائل المتعلقة بالحق في التعليم ومسائل التدريب في مجال حقوق الإنسان. وكولومبيا، بصفتها دولة مراقبة في المجلس، شاركت في استضافة عدة مبادرات في تلك المجالات وشاركت بهمة في المشاورات ذات الصلة.

لقد دأبت كولومبيا على تأييد الإصلاحات التي نفذت في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بنظام الأجهزة المفوضة بولايات في ميدان حقوق الإنسان. وبلدي يؤمن بأن تأسيس مجلس حقوق الإنسان، وترسيخ قاعدة الاستعراضات الدورية الشاملة واعتماد مدونة السلوك التي تحكم طريقة العمل في الإجراءات الخاصة تشكل مجتمعة منجزات أساسية تيسر اتخاذ خطوات ملموسة فيما يتصل بالتعاون في كفالة التمتع بحقوق الإنسان في شتى البلدان والمناطق.

ومما يتسم بالأهمية أن يواصل مجلس حقوق الإنسان، في تنفيذ ولايته، تعزيز أساليب عمله وقراراته وفقا للأهداف والروح التي ألهمت الجمعية في تأسيس المجلس. وينبغي للمجلس أن يبقى موضع تعزيز بصفته جهازا للحوار الدولي البنّاء الذي ينهض بالتعاون الدولي في حماية حقوق الإنسان. ويجب على المجلس أن يسترشد في عمله في كل الأوقات بمبادئ العالمية والتجرد والموضوعية واللاانتقائية، حسبما قضت بذلك الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. وإن التقيد بتلك المبادئ ضمانة لتحسين مشروعية المجلس وفعاليته في الاضطلاع بولايته.

الاستعراض الدوري الشامل ما زال عملية قيد التطور، وهذا تبينه القرارات المشار إليها في التقرير. وقد قبلت كولومبيا طوعا بالخضوع للاستعراض الدوري الذي جرى في نهاية عام ٢٠٠٨. ومما يكتسي الأهمية أن تقيم كل دولة نظمها الداخلة لمتابعة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب الاستعراض بقصد تعزيز شرعية هذه الأداة في المستقبل. وقد رسمت حكومتي منهاجيتنا الوطنية لذلك الغرض.

ومن الأهمية بمكان أن تشمل تقارير المجلس في المستقبل إشارات أكثر فيما يتصل بمساهمات المجلس في المجالات التي نعتقد أنها مهمة في تقييم النظام المؤسسي الجديد لحقوق الإنسان. وذلك ينبغي أن يشمل، على سبيل المثال، معلومات عن المساهمات المقدمة في جعل حقوق الإنسان جزءا طبيعيا من عمل منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز عمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ ومواصلة استعراض وصياغة الأهداف والولايات المتزايدة التماسك والتنظيم لنظام الإجراءات الخاصة؛ واتخاذ إجراءات تكميلية مع مختلف نظم حقوق الإنسان المؤسسية القائمة على الصعيد الإقليمي

أو القاري؛ وتعزيز التماسك فيما بين مختلف هيئات معاهدات حقوق الإنسان مع مراعاة الولايات الخاصة لكل منها.

إن فعالية المجلس يمكن زيادتها إذا تضمنت جهوده إيلاء أولوية خاصة لهدف المساعدة في رعاية ثقافة حقوق الإنسان على كل المستويات. ولا بد من تعزيز تلك الأنشطة بطريقة موضوعية، مع تجنب التسييس في النهج المتبعة.

ومن خلال الحوار والتعاون سيتمكن المجلس من تعزيز عمله من أجل الترويج لحقوق الإنسان ورفع مستوى الوعي بهذا الحقوق في سياسات الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى وفي عمل المؤسسات الوطنية ذات الصلة. كما أنه قد يشجع على إشراك القطاع الاقتصادي وقطاع الشركات، ويدفعهما إلى تعزيز التزامهما بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تسهم في التمتع بحقوق الإنسان والحقوق البيئية والاجتماعية في البلدان والمناطق على اختلافها. كما أنه يمكن، من جهة أكثر عموما، أن ينمي التفاعل البناء مع المجتمع المدني. ويرجو وفدي أن نرى في عمل المجلس مزيدا من النتائج الملموسة تدريجيا على هذه الجبهات.

ولا يقل عن ذلك أهمية أن يمضي المجلس قدما في تحليل معايير رصد تنفيذ التوصيات التي تعتمدها مختلف الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، في مجال حقوق الإنسان. وينبغي الاضطلاع بذلك دائما في اقتناع بأن تعددية الأطراف وتوسيع نطاق المشاركة من جميع الدول الأعضاء إلى أقصى حد في عمليات صنع القرار هما شرطان مسبقان لا غنى عنهما لضمان مزيد من الفعالية والمشروعية للقرارات، وأن تنعكس فيها في الوقت ذاته القيم الديمقراطية التي تستند إليها منظومة الأمم المتحدة.

السيدة بليستد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب برئيس مجلس حقوق الإنسان في الجمعية وشكره على تقريره (A/64/53).

وقد شرفت الولايات المتحدة بشغل مقعدها في مجلس حقوق الإنسان لأول مرة هذا العام، ومن منطلق الاحترام المتبادل، نتطلع إلى مواصلة هذا العمل مع زملائنا في المجلس، وأعضاء الأمم المتحدة جميعا، من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أنحاء العالم.

ولم يُتخذ قرار الولايات المتحدة بالانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان عبثا، بل بُني على رؤية واضحة ومتفائلة لما يمكننا إنجازه معا. وليست هذه رؤية أمريكية، بل هي الرؤية التي تحترم الآمال المتجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وولاية المجلس ذاته.

وقد أكد الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة أن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية أمر ضروري لاستمرار الرفاهية والأمن الدائم. وقدم الرئيس أوباما في الملاحظات التي أبداها الشهر الماضي، وفي القاهرة وأكرا في وقت سابق من هذا العام، اتجاه النهج الذي نتخذه في عمل المجلس ويُسترشد فيه بمبادئ أربعة، على النحو الذي أجمله مساعدا الوزير غريمر وبوزنر خلال دورة أيلول/سبتمبر: عالمية حقوق الإنسان، والحوار فيما بين الدول والشعوب، والمشاركة القائمة على المبدأ، والالتزام بالحقيقة.

ونحن في تعاملنا مع المجلس، كما لاحظ الآخرون، مستعدون لتأييده فيما يحسن عمله، ولكننا نتعهد أيضا بالاعتراض على الإجراءات التي نرى أنها تقوض فعالية المجلس وولايته. وتسعى الولايات المتحدة لبناء شراكات في جهودنا للإصغاء إلى بعضنا البعض والتعلم كل من الآخر والعمل على تحديد أرضية مشتركة. وسنظل متمسكين بما قلناه من أن جميع الحكومات، بما فيه حكومتنا، مسؤولة عن ضمان الحقوق والحريات المبينة في قانون حقوق الإنسان

الدولي. ونرى أنه يجب على مجلس حقوق الإنسان التركيز في عمله على إحداث أثر عملي على احترام حقوق الإنسان، والنهوض بحياة الضحايا، ومنع الإساءات.

من منطلق هذه الآراء نتعامل مع تقرير المجلس. والواقع أن نطاق العمل الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان واسع للغاية، يقرب من ١٠٠ قرار أو أكثر في السنة في أي عدد من المجالات المواضيعية، ودورات استثنائية متعددة. ومما يضيف إلى عبء العمل الكبير الاستعراض الدوري العالمي، واجتماعات اللجان المتعددة، بما فيها اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية، المجتمعة حاليا في جنيف.

وكما هو الحال مع أي هيئة سياسية، بينا تلقي الولايات المتحدة نظرة للوراء على الأنشطة التي اضطلع بها مجلس حقوق الإنسان خلال العام الماضي، هناك الكثير مما يمكننا الاتفاق معه والكثير الذي نعترض عليه بشدة.

وعلى سبيل المثال، في استعراض تقرير المجلس عن أنشطته في العام الماضي، أيدت الولايات المتحدة بقوة العمل الكبير الذي قام به المجلس فيما يتعلق بموضوعات المرأة، بما في ذلك اتخاذه القرارات بشأن وفيات الأمهات والعنف المرتكب ضد المرأة، فضلا عن تشديده على الاتجار بالأشخاص. وأيدنا القرارات المتعلقة بالصومال، واجتهدنا مع الآخرين من أعضاء المجلس في محاولة لصياغة اتفاق بشأن القضايا الدقيقة والصعبة في السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ونكون مقصّرين إذا لم نشر إلى أن التقرير بينما يشتمل على إنجازات المجلس، فيه أيضا تذكير بإخفاقاته. وقد أصبنا بخيبة أمل لعدم تصدي المجلس جديا لعدد من أعوص المسائل وأشدها دقة، بما فيها الحالة في إيران، وليس هذا سوى مثال واحد. وتشمل إخفاقات المجلس أيضا استمراره في معاملته المتحيزة لإسرائيل. فهناك قرارات عديدة داخل التقرير تستهدف إسرائيل، قرارات لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيدها لأسباب كثيرة، ولكن إلى حد كبير لأنها تحاول أن تعزل حكومة إسرائيل وتنتقدها دون ذكر لحماس.

والولايات المتحدة بصفتها عضوا في المجلس ترجو أن تعمل في شراكة مع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مع أعضاء المجلس، على تعزيز عمل المجلس وتأثيره في إنجاز رسالته. ونتطلع إلى العمل مع مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة لتمكين آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وتعزيزها ولتحسين قدرتها، وقدرتنا، على إحداث أثر حول العالم من أجل النهوض بحياة أشد شعوب العالم ضعفا. ونرى أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وخاصة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، جديرة بما لا يقل عن ذلك.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تعرب ملديف عن ترحيبها بتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53)، وهو أرفع هيئات الإطار الدولي لحقوق الإنسان. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا المخلص للسفير ألكس فان ميوفن، رئيس المجلس، ولأسلافه، على إسهاماتهم التي لا تقدر بثمن في أعمال المجلس في سعيه المتواصل من أجل النهوض بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أنحاء العالم.

ويود وفدي أن يهنئ المجلس على العمل الممتاز الذي قام به حتى الآن. ونرى أن المجلس برغم حداثة سنه قد اجتهد في محاولة الوفاء بتوقعاتنا في مجال النهوض بحماية حقوق الإنسان لجميع مواطني العالم. كما ندرك أهمية الاستعراض الذي يجريه المجلس في تشكيل أعماله المقبلة. ويتحتم لدى استعراض أداء المجلس أن نولي العناية الواجبة للحفاظ على مشاركتنا والتزامنا باحترام الأسس التي قام عليها المجلس ذاتها.

تغتنم ملديف هذه الفرصة للتعليق على قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٠ بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، الذي اتُخذ خلال الدورة العاشرة العادية للمجلس، وبشأن اللجنة اللاحقة المعنية بالموضوع التي انعقدت خلال الدورة الحادية عشرة. إن ملديف، بوصفها المتبني الرئيسي للقرار، سرها أن قرار المجلس ٤/١٠، الذي كان إيذانا بفتح جديد هام في توضيح العلاقة المعقدة والهامة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، قد اتخذ بتوافق الآراء واشترك في تقديمه زهاء ٩٠ بلدا.

إن القرار يوضح أن آثار تغير المناخ لها تداعيات سلبية هامة، مباشرة وغير مباشرة، على طائفة من حقوق الإنسان المحمية دوليا. وهذه تداعيات أثرّت بدرجة كبيرة على أضعف البلدان والقطاعات المجتمعية. وينص القرار أيضا على أن المفاوضات الراهنة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والمقرر إبرامها في كوبنهاغن في شهر كانون الأول/ديسمبر، لا بد لها من أن تنجح من أجل حماية حقوق الإنسان، ولا بد من تنفيذ سياسة تغير المناخ المتفق عليها في المفاوضات بطريقة تؤيد ولا تقوض التمتع الكامل بحقوق الإنسان لدى جميع الشعوب.

ويدعو منطوق القرار ٤/١٠ المجلس إلى إجراء مناقشة تفاعلية مكرسة للعلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. وقد انعقدت تلك المناقشة خلال الدورة الحادية عشرة للمجلس في شهر حزيران/يونيه. ووجدت ملديف أن المناقشة قيِّمة للغاية وممارسة مفيدة. وقد سرنا أيما سرور وجود طائفة من الآراء والتعليقات المفصلة التي طرحتها الدول والخبراء والمنظمات غير الحكومية. وبعد الاستماع بعناية إلى تلك الآراء والتعليقات، تنظر ملديف الآن في الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها. وفي هذا الصدد، سنُبَلّغ بوقائع نتائج مؤتمر كانون الأول/ديسمبر الهام الذي سيعقد في كوبنهاغن.

وترحب ملديف أيضا باعتماد المجلس في دورتيه العاشرة والحادية عشرة نتائج الاستعراضات الشاملة والدورية لعدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بمن فيها جزر البهاما وبربادوس والرأس الأخضر وتوفالو وموريشيوس. ونهنئ تلك الدول على استعراضاتها الناجحة والمنتجة. ومن الجدير بالذكر أن ملديف نصير قوي لعملية الاستعراض التي نعتقد أنها توفر فرصة قيمة للدول الجزرية الصغيرة للدخول في حوار مفتوح بشأن الطرق الكفيلة بتحسين التمتع بحقوق الإنسان، والحصول على دعم لبناء القدرات الدولية اللازمة بشدة.

وفي الوقت نفسه، ندرك تماما الضغوط التي ترتبها عملية الاستعراض على إدارات الدول الجزرية الصغيرة، ولا سيما الدول التي ليست لديها بعثات دائمة في جنيف. ولذلك السبب قامت ملديف ومجموعة الدول التي أنشأت مجموعة من الأصدقاء بتشكيل مجموعة من الأصدقاء لتقديم المشورة والدعم العملي للدول التي ليس لها وجود في جنيف، إذا ما رغبت تلك الدول في ذلك. وسوف تقوم مجموعة الأصدقاء بالاتصال بجميع الدول التي تمر نفس الوضع قبل إجراء استعراضاتها.

السيد سعيد (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس حقوق الإنسان أمام الجمعية العامة، بعد أن خاطب اللجنة الثالثة يوم أمس الخميس، في مستهل التداول حول تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53).

يؤكد وفدي على أهمية استمرار التداول حول تقرير مجلس حقوق الإنسان في إطار الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية المعنية بمسائل حقوق الإنسان، باعتبار المجلس جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة، وهو ما نص عليه القرار المنشئ للمجلس. إن اللجنة الثالثة، بوصفها المنبر الفني المعني بمعالجة الموضوعات المتصلة بحقوق الإنسان وترقيتها وحمايتها، يظل

المنبر الأنسب الذي يتناول مخرجات وتوصيات تقارير مجلس حقوق الإنسان. إن القرار التوفيقي الذي توصلت إليه اللجنة العامة هذا العام وفي العام الذي سبقه بأن يتم تناول تقرير مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة واللجنة الثالثة معا، على أن تتناول اللجنة الثالثة التوصيات الواردة في تقرير المجلس يعبر عن جميع الاتجاهات والآراء ذات الصلة بالموضوع، وهو قرار توفيقي يؤيده وفد بلادي.

لقد جاء قيام مجلس حقوق الإنسان خطوة مهمة في إطار المراجعات التي تنظم أعمال الأمم المتحدة وخُطى الإصلاح المتسارعة التي تهدف إلى ضخ دماء جديدة في شريان المنظمة الدولية التي ينبغي أن تعبر عن الحقائق والمعطيات الجديدة في الراهن الدولي، بعد مرور أكثر من نصف قرن على مولد المنظمة الدولية.

إن قيام مجلس حقوق الإنسان يمثل مرحلة جديدة على صعيد تعزيز وترقية حقوق الإنسان ويقضي على خلفية السلبيات والتشوهات التي صاحبت تجربة لجنة حقوق الإنسان والمتمثلة في التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير، وبعد أن مثلت اللجنة السابقة أداة طيعة في يد بعض القوى الدولية لتحقيق أجندتها وأغراضها، وبما لا يخدم الأهداف والمقاصد النبيلة التي أنشئت من أجلها.

تمثل الخطوات الهامة التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه قبل ثلاث سنوات، على صعيد البناء المؤسسي ومراجعة أساليب ووسائل ومناهج عمل لجنة حقوق الإنسان السابقة، تمثل هذه الخطوات تدشينا لمرحلة جديدة في مجال حقوق الإنسان، تعتمد الحوار البنَّاء والتعاون الدولي وتقديم المساعدات الفنية والشمول في تناول أوضاع حقوق الإنسان في كل دول العالم منهجا ومقارنة جديدة للتعاطي مع تشوهات حقوق الإنسان بدلا من الميراث القديم المعن في التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير والتي شكلت ملامح مرحلة اللجنة السابقة.

يتطلع وفد بلادي إلى اضطلاع المجلس بمزيد من الجهود والإجراءات والترتيبات لإيجاد التوازن المطلوب بين الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها الحق في التنمية، من جهة، والحقوق السياسية والمدنية، من الجهة الأخرى، والتي حظيت فيما مضى بتركيز واضح في مرحلة لجنة حقوق الإنسان السابقة، مما يتطلب أن يواصل المجلس جهوده نحو مزيد من الاهتمام لترقية وتعزيز وحماية الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن استمرار آلية الاستعراض الدوري الشامل في تناول أوضاع حقوق الإنسان في كل دول العالم، ومن خلال منهج يرتكز على الحوار والتعاون البنَّاء لهو ملمح جديد من ملامح هذا المجلس، وتجربة تستحق الدعم والتقييم الجاد لتطويرها وتقديم العون الفني لها للتواصل وتستمر. وهو تطور إيجابي نأمل أن يشكل نهاية لمرحلة التسييس وازدواجية المعايير، وأن تقود نتائجه التي ينتهي إليها إلى اختفاء ظاهرة القرارات القطرية المسيسة التي تستفرد دولة واحدة بالذكر، والتي تعرض فيما بعد على اللجنة الثالثة – وهذه عملية لا تسهم على الإطلاق في ترقية حقوق الإنسان وحمايتها بقدر ما تذكي نيران المواجهة وتوسع دائرة التسييس والانتقائية، وتستهدف البلدان النامية فقط مما لا يتفق مع الروح الجديدة والنهج الحالي لمجلس حقوق الإنسان القائم على الحوار والتعاون الدولي والتفاهم المشترك.

ختاما، يجدد وفد بلادي التزامه التام بالعمل مع الأسرة الدولية وآليات مجلس حقوق الإنسان لتحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في تعزيز وترقية حقوق الإنسان، من خلال منهج يقوم على الحوار والتعاون الدولي والتفاهم المشترك، وهو ما نتطلع إلى أن يظل نهجا لهذا المجلس.

وسيظل وفدي يدعم كل المبادرات والتحركات التي تصب في هذا الإطار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي، لدى ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، أن يذكر ما يلي.

من المؤسف أن الإساءة لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، أصبحت تقليدا سائدا في ما بين بعض الدول لتحقيق أغراضها السياسية. ونحن، إلى جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي التي عارضت أو لم تؤيد بعلم منها تحركات مماثلة جرت في الماضي، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مثل هذه الممارسة السيئة لا علاقة لها بقضية حقوق الإنسان، وهي تضر بمصداقية مجلس حقوق الإنسان وآلياته المعنية بحقوق الإنسان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد (ملديف).

إن الولايات المتحدة، باعتماد سياسة هدامة، تشير إلى آخرين في سياق انتهاك حقوق الإنسان بينما هناك شرائح معيّنة في صفوف سكانها، ولا سيما المهاجرون والأجانب والشعوب الأصلية، يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان تحت بصرها وفي ظل ممارستها للسياسات التمييزية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

البند ٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة الأمين العام (A/64/356)

تقرير الأمين العام (A/64/363)

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على إعداد التقرير الخامس للمحكمة (A/64/356) المقدم إلى أعضاء الأمم المتحدة للنظر فيه.

يود وفدي أن يسلِّط الضوء على عمل المحكمة في تعزيز القانون الجنائي الدولي، وفي جهودها لكفالة أن تسود العدالة الدولية الإفلات من العقاب على جرائم هي من اختصاص المحكمة. ويبيِّن التقرير الجهود المبذولة ودعم المحكمة للولايات القضائية الوطنية عن طريق دورها الرئيسي والأساسي في التحقيق مع المسؤولين عن هذه الجرائم ومحاكمتهم، فيما تعمل المحكمة الدولية على تعزيز ولايتها القضائية التكميلية.

وأود أن أؤكد أن المحكمة، بعدما أنجزت إجراءاتها الأولية الموضوعية، بدأت محاكمتها الأولى في هذا العام. وهذه خطوة هامة بدون شك إلى الأمام في إدارة العدالة على النحو الواجب. ويرحب بلدي بالتقدم المحرز صوب إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي، الذي يضم الآن ١١٠ دول أطراف بعد انضمام شيلي والجمهورية التشيكية إليه مؤخرا. ويحض وفدي على كامل التعاون الفعال من الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني في سبيل أن تعمل المحكمة بشكل سليم.

في آب/أغسطس ٢٠٠٨، قام مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو – أوكامبو، بزيارة إلى كولومبيا بدعوة من الدولة الكولومبية ومكتب المدعي العام. وقد التقى السيد مورينو خلال زيارته كبار المسؤولين الحكوميين، والمدعي العام، والمحكمة العليا، وممثلين عن المجتمع المدني، وتسنت له الفرصة لتحليل المعلومات المتعلقة بالتحقيقات والدعاوى المرفوعة ضد زعماء الجماعات المسلحة غير القانونية، والسياسيين، والعسكريين المشتبه في ارتكابهم جرائم تقع ضمن صلاحية المحكمة. وناقش المدعي العام أيضا المزاعم المتعلقة بوجود شبكات دولية لدعم المجموعات المسلحة الإجرامية في كولومبيا. وتأمل الحكومة أن يفيد عمل المحكمة عموما، والمدعي العام مورينو – أوكامبو خصوصا، النظام القضائي الكولومبي، ولا سيما في الوفاء بالتزامه الرئيسي بإجراء التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم ومعاقبتهم، ومنع الإفلات من العقاب.

إن الدول الأطراف ملتزمة بتجديد جهودنا من أجل تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجعل القانون الوطني يتماشى مع نظام روما ألأساسي، خاصة بشأن تحديد الجرائم التي تقع ضمن صلاحية المحكمة. والتعاون الدولي والمساعدة القضائية جزآن لا يتجزآن من ذلك الالتزام.

ولقد أحرزت كولومبيا تقدما في تعديل تشريعاتها وفقا لمبادئ وقواعد المحكمة. ففي نيسان/أبريل، انضمت كولومبيا إلى الاتفاق المعني بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سوف تنتهي صلاحية إعلان كولومبيا المتعلق بجرائم الحرب، الذي مدته سبع سنوات عملا بالمادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي. حينئذٍ، سوف تنطبق تماما الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على هذه الجرائم في بلدي. وتأمل كولومبيا أن يعمل التنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي على المساعدة في ردع جرائم الحرب هذه من قبيل التجنيد القسري للأطفال، والهجمات الإرهابية على المدنيين، وأن يسهم أيضا في كفاءة نظام العدالة وتعزيز سيادة القانون.

وبفضل تنفيذ التغييرات التشريعية الأخيرة، أصبحت كولومبيا أكثر كفاءة في مجال النظام القضائي. وأبرز التطورات الملحوظة هذه هو اعتماد وتنفيذ نظام العدالة الاتهامية. وتم تحديث مكتب المدعي العام وتعزيز قدرته على التحقيق. وعندما تكون هناك مزاعم بانتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي أفراد من قوات الأمن، تتحرك الحكومة الوطنية بسرعة لإحالة هذه القضايا إلى التحقيق في المحاكم العادية عن طريق مكتب المدعي العام.

وكولومبيا، كجزء من كفاحها للإفلات من العقاب، سنّت قانونا للعدالة والسلام يوفر إطاراً قانونيا مستقلا عن الهيئة التنفيذية، ويكافئ على الاعتراف بالحقيقة وتقديم التعويضات للضحايا. كما يسّرت تسريح قرابة ٥٢ ٠٠٠ فرد من الجماعات المسلحة غير القانونية. ومن النتائج الأخرى لتنفيذ القانون الاعتراف بارتكاب ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ عمل إجرامي وإخراج ٢ ٥٠٠ جثة تقريبا من القبور للتحقق من سبب الوفاة، ومشاركة ٣٥ ٠٠٠ ضحية في الإجراءات القانونية.

وبفضل التزام الدولة الكولومبية بالحقيقة والعدالة، حققت كولومبيا نتائج في هذا الميدان لم يسبق لها مثيل. فقد صدرت أحكام بالسجن بحق قادة العصابات لبعض من الجماعات المسلحة غير الشرعية. ويقبع جميع قادة التنظيمات شبه العسكرية السابقين في السجون وتم تسليم البعض منهم إلى دول ثالثة. وتجري الآن مقاضاة ٦٩٤ عضوا في التنظيمات شبه العسكرية بموجب قانون العدالة والسلام، وأحيل ١٥٠ من أفراد القوات الأمنية إلى النظام القضائي، وصدرت أوامر تحفظية بحق ما يقرب من ٤٠٠ فرد وتجري التحقيقات بشأن ما يقرب من ١ ٣٠٠ فرد. وصدرت أحكام تجريم بحق

١١ من القادة السابقين للتنظيمات شبه العسكرية بالتآمر، وحوكم ٧ قادة وتستمر التحقيقات بشأن ٣٢ آخرين، وفي الوقت الحاضر يعطي ٨ قادة إفادات طوعية.

وبالإضافة إلى ذلك استهلت الدولة برنامجا طموحا لدفع تعويضات للضحايا عبر القنوات الرسمية، وخصصت موارد كبيرة في الميزانية لهذا الغرض. وقد سعت الدولة إلى إرساء أسس نظام يسمح بدفع تعويضات رمزية ومادية وإدارية وقانونية. والهدف الذي حددته الحكومة هو مساعدة الضحايا عن طريق استرداد ما خسروه والحصول على تعويضات والتأهيل والضمانات بألا تتكرر تلك المحن.

إن بذل جهود منسقة من قبل جميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أمر حيوي لتمكين المحكمة الجنائية الدولية من توطيد أقدامها كهيئة دولية منخرطة في الحرب على الإفلات من العقاب وكفالة التطبيق السليم للعدالة فيما يتعلق بالجرائم الشنيعة التي تدخل في نطاق اختصاصها القضائي.

المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي سيكون فرصة استثنائية للعمل معا على تعزيز هذه المحكمة الهامة. وبصفة كولومبيا بلدا مشهودا به بتقيده الصارم بالتقاليد القانونية، فإنها تؤكد من جديد التزامها بالمحكمة وبالمقاصد التي حدت بنا إلى تأسيسها.

السيد أبريكو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، تعلن غانا تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكينيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي. ونود أن نسلط الضوء على النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

ترحب غانا بمذكرة الأمين العام (A/64/356) التي يحيل بها تقرير المحكمة الجنائية الدولية استنادا إلى المادة السادسة من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، حسبما تنص عليه الفقرة ١٧ من القرار ٢١/٦٣. وترحب غانا كذلك بالتقرير ذاته وبالبيان الذي أدلى به رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ – هيون سونغ، أثناء عرض التقرير. ويتقدم وفدي بتهانئه للقاضي سونغ بمناسبة انتخابه رئيسا للمحكمة، وكذلك لنائبة الرئيس الأولى المنتخبة حديثا، القاضية فاطماتا دمبيل ديارا، ونائب الرئيس الثاني، القاضي هانس – بيتر كاول، بمناسبة انتخابهما.

ونرحب أيضا بالقضاة الخمسة الذين انتُخبوا للمحكمة لأول مرة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ونتقدم بمواساتنا العميقة لحكومة اليابان بوفاة القاضي فوميكو سايغا.

لقد دأبت غانا، بصفتها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، على الالتزام بالمبدأ القاضي بأن الاتفاقات يجب لا أن تحترم فقط – العقد شريعة المتعاقدين – وإنما أن تنفذ بحسن نية أيضا. وبالتالي ستواصل غانا دعمها للمحكمة وتعاونها معها بصفتها مؤسسة قضائية مستقلة مسؤولة عن إجراء التحقيقات ومقاضاة الأفراد المتهمين بالمسؤولية عن ارتكاب أشنع الجرائم التي تثير الجزع الدولي، أي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونقدر الطريقة النزيهة والمتجردة التي اضطلعت المحكمة بعملها بها منذ ولادتها.

ونود أن نشدد على أن اتباع الإجراءات الأصولية يقضي بأن أي متهم وأي شخص يزعم ارتكابه أيا من هذه الجرائم يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته. واستنادا إلى هذا المعيار يجب التيقن من أن إحقاق العدالة وسيادة القانون قد كفلا، فإذا وُجد أن الشخص المتهم مذنب، فيستحق التجريم والسجن، وإذا ثبتت براءته فيجب تبرئة ساحته وإخلاء سبيله. وبالتالي فإن النقاش العام حول المسائل المتعلقة بالجرائم المزعوم اقترافها من قبل أي فرد، بصرف النظر عن العرق أو القومية أو الدين، يجب أن يعبر عن ذلك التوازن،

ويجب أن يؤخذ في الحسبان أنه لا يمكن إلا في محكمة ذات اختصاص قضائي، مثل المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية، تحديد الأدلة الثبوتية والقانونية فيما يتصل بالحكم بالذنب أو بالبراءة.

ومن دواعي الشعور بالرضا ملاحظة أن القضايا التي عرضت على المحكمة حتى الآن أتاحت للمحكمة فرصة لاختبار وتوضيح بعض من أحكام نظام روما الأساسي. وغانا تتطلع إلى المشاركة بهمة في المؤتمر الاستعراضي الذي دعا إلى عقده الأمين العام، والذي من المقرر أن يعقد في كمبالا في العام القادم.

وسيتيح المؤتمر الاستعراضي، ضمن جملة أمور، محفلا للتوصل إلى قدر من توافق الآراء حول تعريف جريمة العدوان ولسد الثغرات الأخرى في النظام الساري المنبثق عن نظام روما الأساسي. وإننا نؤمن بأن المؤتمر سيتيح أيضا فرصة فريدة لجرد سلبيات وإيجابيات عمل المحكمة ولإجراء التعديلات الضرورية للنظام استنادا إلى توافق الآراء، بهدف تحسين كفاءة وفعالية المحكمة باعتبارها الآلية الأصيلة في الحرب ضد الإفلات من العقاب.

قد يختلف البعض حول قرارات معينة أصدرتها المحكمة، لكن المؤتمر الاستعراضي بصورة عامة، والجزء الخاص منه بجرد الإيجابيات والسلبيات بصورة خاصة، يجب ألا يستغل للانتقاص من نزاهة قضاة المحكمة أو التشكيك في نزاهتهم. وعندما تصل مختلف المحاكم الجنائية المخصصة إلى نهاية مرحلة إكمال استراتيجياتها، من المتوقع أن يزداد عبء عمل المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل المنظور. وهذه الحقيقة تحتم ضرورة النهوض بالمشاركة العالمية في نظام روما الأساسي وتؤكد الحاجة إلى وضع الموارد الكافية تحت تصرف المحكمة ليتسنى لها الاضطلاع بولايتها.

ختاما، يجب بذل الجهود لتناول الشواغل القانونية والشرعية التي أثارتها الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة التابعون للدولة. ووفدي يقر بأن السلام والعدالة وجهان لعملة واحدة وأنهما يعضد أحدهما الآخر. كما أن الميثاق اعترف بذلك عندما نص على احترام مبادئ العدالة والقانون الدولي باعتباره حجر الزاوية في تحقيق السلام والأمن.

ومن المعلوم جيدا أن تأخير العدالة بمثابة حرمان منها، ولكن أحيانا ما يكون تأخير السلام حرمانا من العدالة أيضا. ولذلك، يجب أن نولي الاهتمام على قدم المساواة لمواجهة التحديين التوأمين، السلام والعدل، في سعينا الجماعي لتعزيز العدالة الجنائية الدولية ولضمان المساءلة وسيادة القانون دون خوف أو مجاملة.

السيد أرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تعرب الأرجنتين عن تقديرها وامتنانها للسيد سانغ – هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، لعرضه تقرير المحكمة المقدم إلى الأمم المتحدة والوارد في الوثيقة A/64/356. ويبرز بلدي من جديد إسهامات المحكمة الجنائية الدولية في النظام الدولي من خلال مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب.

وتلقى الجمعية العامة في دورتها هذه المحكمة الجنائية الدولية في عنفوان نشاطها القضائي. فقد بدأت هذا العام، بعد عقد واحد من اعتماد نظام روما الأساسي، أولى محاكماتها، بينما تحدد موعد البدء في المحاكمة الثانية الشهر المقبل. ويجد هذا العام أيضا نظام روما الأساسي وقد انضمت إليه ١١٠ من الدول الأطراف. وهكذا أود أن أرحب بانضمام جمهورية شيلي والجمهورية التشيكية إلى النظام الأساسي.

وتؤكد المحكمة وجودها بثبات في مرحلة المحاكمة، التي من الضروري فيها أن تثبت قدرتها على إقامة العدل

بشكل فعال وسريع وخال من التحيز. ولهذا السبب، من المهم في جملة أمور أن يتم شغل المناصب الشاغرة على وجه السرعة لضمان قيام جميع دوائر المحكمة بعملها على الوجه الأكمل. كما أن من الضروري أن تؤلف أجهزة المحكمة الجنائية الدولية، دون مساس باستقلالها أو بولاية كل منها، محكمة واحدة توحدها قيم وأهداف مشتركة.

وللمحكمة الجنائية الدولية ولاية عالمية ولكنها لم تحقق بعد المشاركة العالمية. ويمثل تحقيق هذه العالمية التحدي الكبير الذي يواجه المحكمة كما يواجه المجتمع الدولي في الأجلين القصير والطويل. وستتيح المشاركة العالمية ومصداقية المحكمة لها إجراء التحقيقات وإصدار الأحكام في جميع الحالات التي تقتضي ذلك.

وأود هنا أن أشدد على أن تحقيق العالمية لا يتوقف فقط على عدد التصديقات، وإنما أيضا على اعتماد الدول تشريعات وطنية تكفل التكامل في العمل ووجود نظام فعال للتعاون، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. ويشمل هذا بصفة خاصة أوامر القبض والتسليم، التي لن تتمكن المحكمة بدونها من الاضطلاع الفعال بولايتها في القيام بالتحقيق وإصدار الأحكام.

وحملات التوعية بشأن المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي ضرورية أيضا في السعي لتحقيق العالمية. وأود أن أعرب عن تقديري للدور الذي يؤديه ائتلاف المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى في هذا الصدد.

وفي العام القادم، سيجري حدث هام آخر في حياة المحكمة، وهو المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي، المقرر عقده في كمبالا بأوغندا. وسيشكل المؤتمر الاستعراضي المنتدى اللازم للنظر في المادة ١٢٤ من النظام الأساسي ولاعتماد تعريف لجريمة العدوان. ويرى بلدي أيضا أنه سيتيح فرصة لدراسة المقترحات الأخرى التي تتمتع بتوافق واسع في الآراء وللقيام بعملية الاستعراض أو التقييم الهامة.

ولدى الأرجنتين اقتناع بأنه ينبغي إدراج جزء في المؤتمر الاستعراضي للنظر في مسائل من قبيل التكامل، وتعاون الدول مع المحكمة، وتأثير العدالة الدولية على المحاكمات الوطنية وعمليات السلام. وأود أن أحث على توسيع نطاق المشاركة إلى أقصى حد في مؤتمر كمبالا، وبالنظر إلى التزام الدول الأطراف إزاء المحكمة، بالتمثيل على أعلى مستوى حكومي ممكن في عملية الاستعراض.

والتعاون من جانب الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى ضروري لكي تضطلع المحكمة على نحو فعال بالمهام التي أسندها إليها المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديري للمساعدة التنفيذية واللوجستية والدبلوماسية التي تقدمها الأمم المتحدة للمحكمة، الأمر الذي يسلط الضوء عليه في التقرير. وفيما يتعلق بالتعاون، أود الإشارة إلى أن الأرجنتين اعتمدت في عام ٢٠٠٦ التدابير الضرورية لتنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد المحلي في إطار تعاون بلدي مع المحكمة. وعلاوة على ذلك، صدقنا على اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية، الذي يمكّن المحكمة من الاضطلاع بوظائفها دون عائق على أرض الأرجنتين.

إن المحكمة الجنائية الدولية محكمة فريدة في نوعها. فمنذ عقدين من الزمان فحسب، كان من المستحيل تصور محكمة دائمة لمحاكمة الأشخاص على ارتكابهم أبشع الجرائم. أما الآن فالمحكمة تزداد قوة. وتتوقف مصداقية المحاكم القضائية على أحكامها وعلى نوعية إجراءاتها. أما في حالة المحكمة الجنائية الدولية، فستتوقف أيضا على عالميتها وعلى تعاون الدول. وأود لذلك أن أحث جميع الدول مرة أخرى على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وأن أحث الدول التي

لم تصدّق على نظام روما الأساسي أو تنضم إليه بعد على أن تفعل ذلك وبالتالي تكفل العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد سانغ – هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية. وتتقدم جمهورية فنزويلا البوليفارية بالتهنئة لشيلي والجمهورية التشيكية على انضمامهما إلى البلدان الأطراف في نظام روما الأساسي، ومنها فنزويلا. فعضويتها تسهم في تحقيق عالمية المحكمة التي طال السعي من أجلها وفي تعزيزها كمحكمة جنائية دولية يمكنها المساهمة بفعالية وشفافية في تطوير القانون الجنائي الدولي.

وقد أدت جمهورية فنزويلا البوليفارية دورا نشطا في العملية التداولية بشأن نظام روما الأساسي، الرامية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وبعد ذلك، كانت من أولى الدول التي وقعت على صكها التأسيسي. وهكذا أسهمت فنزويلا، إلى جانب بلدان كثيرة أخرى، بشكل حاسم في الوفاء بالأمل الذي اعتنقته شعوب العالم طويلا في تحقيق السلام والعدالة على الصعيد الدولي.

إن الهدف هنا هو إنهاء الإفلات من العقاب الذي كان يتمتع به مرتكبو الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية. والمحكمة بلا شك مؤسسة ضرورية في ضوء مهمتها النبيلة بصفتها هيئة فرعية من المؤسسات العقابية المكونة من الدول الأطراف.

وللأسباب التي ذكرتها من الضروري للغاية أن تحافظ المحكمة الجنائية الدولية على استقلالها بصفتها هيئة قانونية دائمة، على نحو ما هو محدد بدقة بموجب نظام روما الأساسي، وفي ممارسة ولايتها إزاء الدول الأطراف في النظام الأساسي والأطراف غير الدول التي قبلت ولايتها في القضايا المتنازع عليها من خلال ترتيبات خاصة. ولا بد من إيلاء الاهتمام والعناية الواجبين لمسائل التعويض للضحايا والضمانات الإجرائية للمتهمين.

ومما له أهمية بالغة للبلدان المحبة للسلام والعدالة، مثل فنزويلا، ألا تُعاق المحكمة الجنائية الدولية بأي طريقة في تنفيذ مهامها بالكامل وهي تسعى إلى إرساء القواعد الإجرائية للتقاضي.

إن بلدنا يرى أن الرغبة المتزايدة في المشاركة في مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي ستكون خطوة هامة في ترسيخ القانون الدولي. ونحن نشدد على أهمية هذا المؤتمر الذي، كما نعلم جميعا، سيعقد في أوغندا في أيار/مايو ٢٠١٠. ونذكّر بمسؤولية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي عن القرارات التي ستعتمد في مؤتمر الاستعراض لتحديد جريمة العدوان.

ونعتقد أن هذا سيكون تطورا جوهريا يمكن أن يغير تاريخ انعدام العدالة الذي نكب المصير الحزين للشعوب التي كانت ضحايا للعدوان والغزو ورأت استقلالها السياسي والاقتصادي ينتهك بصورة صارخة، وأراضيها تقطّع، ومؤسساتها الحكومية تُغتصب، وكنوزها الثقافية، بما فيها كنوزها الطبيعية، تُنهب. وهذا الجهد، الذي سيسهم في توطيد السلام والأمن والعدالة، لن يتأتى إلا بالمحافظة على استقلال المحكمة الجنائية الدولية المقدس إلى أبعد حد.

وأود أن أختتم بقولي إن نظام روما الأساسي يجب ألا يتضمن أي نص يمكن تفسيره بأنه يوحي بأن تكون المحكمة خاضعة لأي علاقة تكون فيها تابعة لجهة ما. ولذلك، نذكّر بالأهمية العظمى للمحكمة الجنائية الدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.